Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/3
7 July 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية
في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة
بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية

إعداد
نصر عبد الكريم

ملاحظة: لم يجر التدقيق في مراجع الوثيقة، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

04-0336

المجموعة التشاورية

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- السلطة الفلسطينية
- جامعة الدول العربية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(*)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(*)
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
- مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة
- صندوق الأمم المتحدة للطفولة(*)
- منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم(*)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- منظمة العمل الدولية(*)
- صندوق الأقصى/البنك الإسلامي للتنمية(*)
- البنك الدولي
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(*)
- المنظمة الدولية للهجرة(*)
- شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية(*)

الجهات المساهمة

- مؤسسة فريدريش ايبرت
- جمعية المساعدات الشعبية النروجية
- مركز البحوث للتنمية الدولية
- مكتب التمثيل النروجي لدى السلطة الفلسطينية
- الهلال الأحمر القطري
- شركة اتحاد المقاولين
- شركة التأمين العربية
- خطيب وعلمي
- نقليات الجزائري
- مؤسسة عائلة النمر

(*) ساهمت هذه المنظمات في تمويل بعض أنشطة المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة.

المحتويات

الفصل		الصفحة
مقدمة	.....	١
أولاً- وصف عام للمقومات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني	.....	٣
ألف- الطبيعة الطوبغرافية	.....	٣
باء- الموارد الطبيعية	.....	٣
جيم- الموارد البشرية	.....	٥
ثانياً- التشوهات الهيكلية التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي خلال مرحلة ما قبل أوسلو	.....	٦
ألف- الأرض والمياه	.....	٦
باء- القطاعات الإنتاجية	.....	٧
جيم- العلاقات التجارية	.....	٩
ثالثاً- التغيرات التي حدثت أثناء فترة الحكم الذاتي	.....	١٠
ألف- بنية المؤسسات الحكومية	.....	١٠
باء- القطاعات الإنتاجية	.....	١١
جيم- العلاقات التجارية	.....	١٦
دال- مرافق عامة وبُنى تحتية	.....	١٨
رابعاً- الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى	.....	٢٠
ألف- الخسائر البشرية	.....	٢١
باء- الخسائر في الدخل والثروة	.....	٢٢
جيم- أوضاع المرافق والمؤسسات العامة	.....	٢٣
خامساً- الوضع الراهن للاقتصاد الفلسطيني	.....	٢٥
ألف- الوضع الاقتصادي	.....	٢٥
باء- وضع المؤسسات الحكومية	.....	٢٩
جيم- الأوضاع الاجتماعية	.....	٣١
سادساً- الخاتمة	.....	٣٣
الملحق	.....	٣٥

مقدمة

منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، أصبح الاقتصاد الفلسطيني ملحقاً بالاقتصاد الإسرائيلي وبات تطوره أسيراً لعلاقته غير المتوازنة والقسرية مع هذا الاقتصاد الأكبر حجماً والأكثر ديناميكية وتعقيداً. وواصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ على اتباع سياسة تدميرية ممنهجة ضد الاقتصاد الفلسطيني تقوم على أساس تحويل الضفة والقطاع إلى سوق استهلاكية للمنتجات والخدمات الإسرائيلية – حتى الفاسدة منها – ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة. وقادت هذه السياسة إلى خلق تشوهات بنيوية متأصلة في الاقتصاد المحلي، فتوسعت فيه الأنشطة الخدمية والهامشية على حساب الأنشطة الإنتاجية التنموية، مما أدى إلى إضعاف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وعرقل نموه الطبيعي. واستمرت القيود الإسرائيلية الخانقة للاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية التي بدأت في عام ١٩٩٣ تحت مبررات ما يسمى "بالمتطلبات الأمنية" إلى درجة تلاشت معها التوقعات المتفائلة بخصوص "المكاسب الاقتصادية للسلام". وبقي الاقتصاد الفلسطيني طيلة هذه المرحلة يعيش في حالة تبعية مفروضة تارة بحكم الموروث وتارة أخرى بنصوص وتطبيقات اتفاق باريس المسقوف باتفاقية أوسلو للحكم الذاتي. ومن ثم جاءت تداعيات الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فتضاعفت الأعباء الاقتصادية التي أصبحت مفروضة على المواطنين مرات ومرات من جراء العدوان الإسرائيلي، ولتثبت تلك التداعيات عدم صحة وجواز الرهان على العوامل الخارجية (المساعدات الدولية والعامل الإسرائيلي) تحت كل الظروف السياسية، ولتظهر مدى الحاجة الفلسطينية لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

وتهدف ورقة العمل هذه إلى تقديم خلفية عامة وشاملة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الوقت الراهن. وتأتي هذه الورقة في سياق المحاولات المبذولة لصياغة رؤية فلسطينية موحدة بشأن إدارة أزمة الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة وضعه من جديد على طريق التنمية المستدامة. وتم تقسيم الورقة إلى خمسة أجزاء رئيسية، يتم في الجزء الأول إلقاء الضوء على أبرز مقومات الاقتصاد الفلسطيني من حيث الطبيعة الطوبغرافية والموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية، والموارد البشرية للمجتمع الفلسطيني. أما الجزء الثاني فيستعرض أهم التشوهات التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية على مدى ثلاثة عقود، سواء ما يتعلق بنهب الثروات الطبيعية الفلسطينية كالأرض والمياه، أو إلحاق الاقتصاد الفلسطيني وتسخيره لخدمة نظيره الإسرائيلي، وذلك من خلال استعراض أهم التشوهات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية والعلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي وخاصة إسرائيل. ويتطرق الجزء الثالث إلى أهم التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الحكم الذاتي المحدد، من حيث نشأة المؤسسات الحكومية وبنيتها وأهم التطورات التي مرت بها تلك المؤسسات. كما سيتناول القطاعات الإنتاجية المختلفة وما طرأ عليها من تطورات خلال المرحلة الانتقالية، وذلك من حيث تركيبتها ومدى مساهمتها في الإنتاج والتشغيل، ويبحث هذا الجزء أيضاً العلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي من خلال استعراض المزايا والسلبيات لأهم الاتفاقيات التجارية. ويستعرض هذا الجزء أيضاً أهم التطورات التي طرأت على البنية التحتية والمرافق العامة. أما الجزء الرابع فيتناول الأضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني

نتيجة الممارسات والتصعيد الإسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، سواء ما يتعلق بالخسائر البشرية أو الخسائر بالدخل والثروة للأفراد والمجتمع، بالإضافة إلى التدمير الذي تعرضت له المؤسسات والمرافق العامة الفلسطينية. وفي الجزء الأخير، سيتم التعرف على واقع الاقتصاد الفلسطيني الحالي والفجوات التي حدثت فيه نتيجة للتطورات السابقة، سواء ما يتعلق بفجوة الموارد المالية والمدخرات أو فجوة الطلب على الأيدي العاملة، أو العجز المتحقق في الميزان التجاري الفلسطيني. إضافة إلى الوضع الاجتماعي الصعب السائد في الأراضي الفلسطينية، والوضع الإداري المتردِّي الذي آلت إليه المؤسسات الحكومية الفلسطينية.

أولاً- وصف عام للمقومات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

ألف- الطبيعة الطوبغرافية

يتناول هذا الموضوع المكان الذي تنشط فيه الجوانب المختلفة للاقتصاد الفلسطيني، أي ليس فلسطين التاريخية، بل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وهي الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة. تبلغ مساحة البرية في هذه الأراضي ٦ ٠٢٦ كم مربعاً، منها ٥ ٦٦١ كيلو متراً مربعاً في الضفة الغربية و٣٦٥ كيلو متراً مربعاً في قطاع غزة. وطبيعة الأراضي في الضفة الغربية جبلية، باستثناء بعض السهول الداخلية. وبخاصة السفوح الغربية لهذه الجبال، ومنطقة الأغوار، إلا أن أراضي غزة تتسم بوصفها سهولاً ساحلية تقع على البحر الأبيض المتوسط. كما يتصف المناخ في فلسطين بالتنوع، نتيجة تنوع التضاريس، فهناك مناخ الأغوار الحار صيفاً معتدل شتاءً، ومناخ المنطقة الجبلية البارد شتاءً والمعتدل صيفاً، ومناخ الساحل المعتدل نسبياً في الصيف والشتاء.

والقضية الإشكالية في هذا المكان هي عدم التواصل الجغرافي الطبيعي نتيجة انفصال الضفة الغربية عن غزة بالأراضي الإسرائيلية، ثم فصل الضفة وغزة عن القدس بعد ضمها إلى إسرائيل، وتقسيم مناطق غزة والضفة إلى معازل وكانتونات، والتحكم بعلاقاتها مع الخارج من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية، مما يعوق الحركة الطبيعية للأشخاص والسلع فيما بين مختلف مناطق الضفة وغزة ومع الخارج.

باء- الموارد الطبيعية

١- الأراضي الزراعية

تعدّ الأراضي الفلسطينية زراعية عموماً، فهي إما زراعية، أو مراعي[١]، أو غابات[٢]، وبها بعض المناطق الصحراوية المحدودة. كما تعدّ معظم الزراعة في فلسطين بعلية، أي تعتمد على سقوط الأمطار. أما الغابات فتشكل ١ في المائة من الأرض، والمراعي ١١ في المائة، والأراضي السكنية ٨,٢ في المائة، والأراضي الجرداء ١٤,٥ في المائة، (يمنع استعمالها مستوطنات ومناطق عسكرية)، ومقالع الحجارة والرمل ٠,٤ في المائة (يمنع استعمالها إلا برخصة)، والمستوطنات الإسرائيلية ٣,٤ في المائة، والمناطق المغلقة عسكرياً ١٧,٥ في المائة، والقواعد العسكرية ١,٦ في المائة، ومحميات مغلقة ١٢,٣ في المائة، هذا يعني بأن الاحتلال الإسرائيلي قد صادر ما يساوي

---

(١) كانت مساحة المراعي الطبيعية حتى عام ١٩٦٧ حوالي ٢,٢ مليون دونم تقلصت اليوم إلى ٧٠٠ ٠٠٠ دونم.

(٢) كانت مساحة الغابات عام ١٩٦٧ حوالي ٣٤٣ ألف دونم لم يتبق منها سوى ١٨٠ ألف دونم نتيجة مصادرة الأراضي والاستيطان.

٦٣ في المائة من الأراضي الفلسطينية لإقامة المستوطنات والقواعد العسكرية والطرق الالتفافية والمناطق الأمنية، مما أثر على الزراعة والبناء والصناعة والطرق ومختلف أشكال استعمالات الأراضي، وربما أسهم أيضاً في رسم جدار الفصل العنصري الذي يصادر حوالي ٥٨ في المائة من الأراضي الفلسطينية ويبقيها تحت الاحتلال العسكري المباشر، والذي يقطع الطريق على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ويكرس نظام "الكانتونات" في الضفة.

٢- الموارد المائية

تبلغ كمية الأمطار المتساقطة سنوياً ٤١٠ ٢ ملايين متر مكعب، منها ٣٠٠ ٢ مليون متر مكعب في الضفة و١١٠ ملايين متر مكعبة في غزة، وهي المصدر الرئيسي "للخزانات الجوفية". وتقدر الكمية الجارية للمياه في الجداول في فصل الشتاء بـ ١٤٤ مليون متر مكعب، وتمنع إسرائيل المزارعين الفلسطينيين من الاستفادة منها حيث تتجه معظمها إلى الأراضي الإسرائيلية. أما حوض نهر الأردن فتبلغ كمية المياه فيه ٦٠٠ ١ مليون متر مكعب، ويمنع الفلسطينيون الاستفادة منها وتستخدم إسرائيل حوالي ٣٠٠ ١ مليون متر مكعب منها.

وتبلغ التغذية الجوفية للأراضي الفلسطينية ٦٣٥ مليون متر مكعب موزعة بين الضفة وغزة (٥٧٩ ٥٦) على التوالي، تسمح إسرائيل بضخ ١٦٨ مليون متر مكعب سنوياً للفلسطينيين معظمها للاستعمالات الزراعية وبعضها لمياه الشرب، ويقدر بأن المياه المسموح بها للفلسطينيين لمختلف أنواع الاستخدامات تتراوح بين ٢١٥-٢٣٥ مليون متر مكعب فقط، مما يؤثر سلباً على التطور الزراعي والصناعي في فلسطين، ومما يعني أيضاً بأن إسرائيل تسيطر وتستخدم أكثر من ٨٣ في المائة من المياه الفلسطينية في إطار سعيها المستمر للسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية كافة.

إن نهب الموارد المائية الفلسطينية بالإضافة إلى أنه عطّل التطور الاقتصادي في فلسطين، إلا أنه أضاف موارد جديدة تقدر بعشرات مليارات الدولارات للاقتصاد الإسرائيلي.

٣- الموارد المعدنية

تعدّ الأراضي الفلسطينية فقيرة بالموارد الطبيعية المعدنية، حيث لا تتوافر فيها المعادن المهمة اقتصادياً؛ مثل: النفط، الفوسفات، الحديد، النحاس، الألمنيوم ...إلخ. إذ لا يوجد فيها إلا البوتاس الذي يستخرج من البحر الميت، وهي محرومة من استغلاله، إذ تسيطر عليه إسرائيل وتقوم باستغلاله. كما تم اكتشاف الغاز بكميات تجارية في المنطقة الإقليمية البحرية الفلسطينية مقابل شاطىء غزة، إلا أن إسرائيل تحول دون استخراجه حتى الآن. وتشتهر فلسطين بالحجارة والرخام، وهي من الأنواع الجيدة يستفيد منها السوق المحلي والإسرائيلي والمجاور. وقد وهبت الطبيعة – والتاريخ – فلسطين ميزة دينية ومناخية حيث أدى ذلك إلى تفرّد المكان، ففيه التنوع المناخي، وبه الأماكن الدينية المهمة للديانات الثلاث والآثار المهمة، مما يعطي فلسطين مكانة خاصة على صعيد

السياحة الدولية، حيث يمكن وصفها "نفط فلسطين"، إلا أن الإجراءات الإسرائيلية تحول دون تحقيق ذلك، حيث تم ضرب البنية التحتية السياحية والسياحة عموماً.

جيم- الموارد البشرية

يبلغ مجموع الفلسطينيين حول العالم حوالي ٩,٣ مليون نسمة، يستقر ٣,٥٦ مليون نسمة في الضفة والقطاع، أي ٣٨,٢ في المائة من مجموع السكان الفلسطينيين، موزعين على النحو التالي: ٢,٢٦ مليون في الضفة و١,٣ مليون في غزة، ويشكل اللاجئون في الضفة والقطاع نسبة ٤٢ في المائة كما في منتصف عام ٢٠٠٢ (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، ٢٠٠٢). وقد بلغ عدد الذكور في الأراضي الفلسطينية ١ ٨٠٢ ٦٠٤، وكان متقارباً مع عدد الإناث الذي بلغ ١ ٧٥٧ ٣٩٥. وتقدر الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين بـ ٣,٥ في المائة سنوياً، وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية ٦,٤. وبلغ مجموع التلاميذ في العام المدرسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ في رياض الأطفال ٨٧٤ ٦١، والمدارس الأساسية ٧٩٩ ٨٩١، والثانوية ٣٠٩ ٩٢، (المجموع ١٠٨ ٩٨٣). وبلغت نسبة الذكور في المدارس ٥٢,١ في المائة والإناث ٤٧,٩ في المائة. أما عدد المعلمين في رياض الأطفال والمدارس لكلا الجنسين فبلغت ٠٨٣ ٢٥ في الحكومية و٨٩٣ ٦ في الوكالة و٣٠٩ ٣ في الخاصة. كما بلغ عدد الطلبة في الجامعات ٤٠٨ ٨٣، منهم ٨٤٤ ٤٣ ذكور و٥٦٤ ٣٩ إناثاً ويلاحظ هنا بأن الفجوة ليست كبيرة، أما في المعاهد العليا فتراوح عدد الطلبة الذكور بين (٣١٣ ٥-٣٩٩ ٢)، أما عدد الطالبات فهو ٩١٤ ٢.

أما بالنسبة للعمالة، فيعد أكثر من نصف السكان خارج القوى العاملة أي نسبة ٦١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٢. أما البطالة فكانت ٣١,٣ في المائة، أما حسب التعريف الموسع تصل إلى أكثر من ٤٠ في المائة. وتبلغ نسبة الإناث داخل القوى العاملة ١٠,٤ في المائة، وهذا يدل على تدني نسبة مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية المختلفة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣). وقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني، إذ تشير المسوحات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن ٤٦,٧ في المائة (نصفهم من الإناث تقريباً) من مجمل السكان تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في عام ٢٠٠١، وهذا يعني بالضرورة ارتفاع نسبة الإعالة في المجتمع الفلسطيني. وبالتالي إثقال كاهل العاملين في هذا المجتمع. كما يلاحظ تدني نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (١٠,٤ في المائة)، وإذا علمنا أن الإناث يشكلن نصف المجتمع تقريباً، فإن ذلك يشير إلى مدى الهدر في الطاقات البشرية المتاحة في الأراضي الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من تدني إنتاجية الفرد.

ثانياً- التشوهات الهيكلية التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي خلال مرحلة ما قبل أوسلو

منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وهي تعمل على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها وتعميق تبعيته لها، وذلك بهدف ضرب صمود الشعب الفلسطيني وحرمانه من أهم مقومات استقلاله الوطني. وكان منطلق التعامل الإسرائيلي مع الاقتصاد الفلسطيني والأراضي الفلسطينية والإنسان الفلسطيني هو اغتنام الفرصة التاريخية الناشئة عن احتلال هذه الأراضي من أجل الاستيلاء عليها وتهجير سكانها وتهويدها تحقيقاً لفكرة المشروع الصهيوني بإسرائيل الكبرى. ومن هنا، فإنه من العبثية الحديث المجرد عن اقتصادين متجاورين تحكمهما علاقات طبيعية أو تكاملية، بل إن البعد السياسي يبدو هنا مكثفاً للغاية في مجمل السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وبالتالي فإن العلاقة هنا ليست استعمارية بالشكل الكلاسيكي المعتمد على السلب والنهب للخيرات المادية للبلدان المستعمرة، بل أفظع من ذلك، وأكثر تعقيداً، أنه فوق ذلك يعمل على توليد الديناميات القادرة على جعل الاقتصاد الفلسطيني فرعاً ملحقاً ومكملاً بل خادماً للاقتصاد الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه يعمل على خلق حقائق جديدة على الأرض متناقضة مع مصالح الشعب الفلسطيني واقتصاده بما يوفر الظروف لمزيد من التوسع الاستيطاني ونفي وجود الآخر. وبالتالي، فإن القضية هنا، ليست علاقات سوق حرّة، بل علاقات سوق مشوهة خاضعة لمخطط سياسي. ونتيجة لذلك، وعلى قاعدة إدراكنا للمنطلقات الإسرائيلية في التعامل مع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فقد عملت إسرائيل على تشويه ذلك من خلال الاحتلال والسيطرة والميزات الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي بوصفه إقتصاداً متطوراً وبخاصة الصعيد الصناعي والزراعي والخدماتي وخصوصاً فروع الإنتاج عالية التكنولوجيا في الوقت الذي يعتبر الاقتصاد الفلسطيني ضعيفاً ومتخلفاً، وقد أدى ذلك إلى هجرة رأس المال، وهجرة الفلاحين لأراضيهم وانتقالهم للعمل في السوق الإسرائيلية، وتراجع أداء ومساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي وغيرها، وذلك باستثناء الصناعات المرتبطة مع الاقتصاد الإسرائيلي وتعمل على خدمته مثل صناعات التعاقد من الباطن كثيفة العمالة.

ألف- الأرض والمياه

قامت إسرائيل خلال احتلالها للأراضي الفلسطينية بنهب أكثر من (٦٠ في المائة من أراضي الضفة و٤٠ في المائة من أراضي القطاع)، واستولت على أكثر من ٨٣ في المائة من المياه الفلسطينية، حيث لا يستخدم الفلسطينيون سوى ١٥-٢٠ من مصادر مياههم. وأقامت ١٩٤ مستوطنة في الضفة، منها ٢٨ حول القدس و١٨ في غزة، حيث بلغ عدد المستوطنين اليوم حوالي نصف مليون مستوطن - يعيش أكثر من نصفهم في القدس - فيما لم تستثمر إسرائيل في الأراضي المحتلة أكثر من ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين الأعوام ١٩٦٧-١٩٩٠، مما انعكس سلباً على مستوى الخدمات المقدمة ونوعيتها للمواطن الفلسطيني وفرص التنمية المحلية. كما أدى ذلك إلى تدهور البنية التحتية، والطرق العامة، والزراعة وشبكات الكهرباء، الصرف الصحي،

والاتصالات، والخدمات الاجتماعية في التعليم والصحة (محمد نصر، ٢٠٠٣). ويمكن القول بأن إسرائيل انتهجت سياسة السيطرة على الارض وموارد المياه الفلسطينية طيلة سنوات الاحتلال.

باء- القطاعات الإنتاجية

١- الصناعة

سعت السلطات الإسرائيلية منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ إلى اتباع مجموعة من الإجراءات والممارسات، التي شكلت فيما بعد السياسة العامة لإسرائيل تجاه المناطق المحتلة. فقد عملت هذه السياسة على خنق الصناعة الفلسطينية، وجعلتها تتطور كوسيط (التعاقد من الباطن) وشجعت الصناعات الاستخراجية التي يحتاجها السوق الإسرائيلي مثل الباطون، والحجر والرخام. كما وضعت إسرائيل العراقيل الإدارية أمام الصناعة الفلسطينية، وأهمها عدم منح التراخيص، وفرض الضرائب المتنوعة التعسفية عليها، بالإضافة إلى القيود على استيراد مدخلات الإنتاج والتحكم بالحدود والصادرات الخارجية. وهدفت من خلال هذه السياسة إلى تسخير الموارد والإمكانيات الفلسطينية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وإلحاق القطاع الصناعي بمثيله في إسرائيل، وخلق صناعات فلسطينية مكملة للصناعات الإسرائيلية، وتعتمد عليها بشكل كبير. وقد أدى ذلك إلى خلق تشوهات هيكلية كبيرة في هذا القطاع، وتتضح تلك التشوهات من خلال انتشار الصناعات الفلسطينية التي تعتمد على التعاقد من الباطن مع المصانع الإسرائيلية، وصغر حجم المنشآت الصناعية وقلة عدد العاملين فيها بالرغم من كثافة استخدام عنصر العمل في الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، إضافة إلى ضعف إنتاجية العاملين الذي انعكس سلباً على إنتاجية المنشأة، وقد تسبب ذلك في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وتدني القدرة التنافسية للعديد من المنتجات الفلسطينية في الأسواق المحلية والخارجية. وتتصف المؤسسات الصناعية الفلسطينية بصغر حجمها وغلبة الطابع الحرفي عليها، حيث يعمل ٤ عمال فقط في ثلثي هذه المؤسسات، وفي عام ١٩٩١ بلغ عدد المؤسسات التي يعمل فيها أقل من ١٠ عمال ٩٣ في المائة، وقد انخفض عدد هذه المؤسسات من ٥ ٠٠٠ عام ١٩٦٨ إلى ٣ ٧٠٠ عام ١٩٩١. كما تميزت أجور العمل فيها بالارتفاع نتيجة ارتفاع الطلب على العمالة الفلسطينية ذات الأجر العالي في السوق الإسرائيلية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية للسلع الصناعية الفلسطينية. وقد بلغ متوسط مساهمة الصناعة في الناتج المحلي بعد عام ١٩٦٨ حوالي ١٠ في المائة، وبلغت نسبة العاملين في هذا القطاع حوالي ١٧ في المائة لنفس الفترة (محمد نصر، ٢٠٠٣).

٢- الزراعة

مرة أخرى تتسبب السياسات الإسرائيلية في خلق تشوهات في أحد أهم القطاعات الإنتاجية الحيوية، ألا وهو القطاع الزراعي، حيث عمدت إسرائيل ومنذ احتلالها للمناطق الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ إلى تقليص دور هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني، وسعت إلى ربطه بالقطاع الزراعي الإسرائيلي لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، حيث تمثلت الأهداف السياسية برغبة إسرائيل بإبعاد

الإنسان الفلسطيني عن أرضه بهدف السيطرة على المياه والأراضي الفلسطينية. كما أرادت إسرائيل منع الفلسطينيين من تحقيق الأمن الغذائي من أجل التأثير عليهم وإضعافهم في مواجهة الضغوطات السياسية الإسرائيلية. أما الأهداف الاقتصادية الإسرائيلية، فتمثلت بالرغبة في إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بمثيله في إسرائيل، وزيادة اعتماده عليه، وتقليل المنافسة للمنتجات الإسرائيلية الشبيهة، وجعل المناطق الفلسطينية سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية. وقد تمثلت السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي سعت إلى تكييف الإنتاج الزراعي الفلسطيني بما يخدم احتياجات السوق الإسرائيلية، باختلاق مشكلة المياه ومصادرة الأرض، ورفع تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعي لاعتماده على السلع الإسرائيلية، وفرض قيود تجارية وتفتيت الملكية، إضافة إلى عدم وجود نظام مصرفي فلسطيني وبنك للإقراض الزراعي، وإتاحة المجال لحرية التصدير الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وكل هذه العوامل أدت إلى تراجع الإنتاج والإنتاجية والصادرات والعمالة للقطاع الزراعي، وهذا ما كانت تهدف له إسرائيل وهو السيطرة على الأرض وتحويل الفلاحين إلى عمال في السوق الإسرائيلية وفك ارتباطهم بأرضهم لتسهيل انتزاعها منهم. وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي لجهة توفير الأمن الغذائي الفلسطيني، واستيعاب فائض الأيدي العاملة، ولكونه قطاعاً تكميلياً للقطاع الصناعي، سواء من حيث توفير مدخلات العملية الإنتاجية، أو من ناحية قدرته على استيعاب المنتجات الصناعية، فإن السلطة الفلسطينية لم تول هذا القطاع الأهمية المطلوبة، ويمكن القول إن للمحددات التي تخللت الاتفاقيات الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي دوراً في الحد من قدرة السلطة على التطوير والاهتمام بهذا القطاع. وكان هذا من أهم العوامل الذاتية التي أدت إلى تراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي. أضف إلى ذلك هجرة العاملين بالزراعة إلى قطاعات أخرى أكثر إنتاجية وأعلى أجوراً. فقد تراجعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٥ في المائة عام ١٩٦٨ إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٧، ثم ارتفعت أثناء الانتفاضة الأولى إلى أن وصلت في عام ١٩٩٢ إلى ٤٠ في المائة. كما انخفض عدد العاملين في هذا القطاع من ٧٤ ألف عام ١٩٧٠ إلى ٤٢ ألف عام ١٩٨٧، وبلغت خلال العام ١٩٩١ حوالي ٥٠ ألف. وقد أدى ذلك إلى تراجع مساهمة الزراعة في توظيف القوى العاملة (محمد نصر، ٢٠٠٣).

٣- قطاع الخدمات

سيقتصر حديثنا في قطاع الخدمات على فرعين أساسيين في هذا القطاع، وهما السياحة والقطاع المالي. فعلى الرغم من ميزة فلسطين الفريدة سياحياً ودينياً، إلا أن عدم منح التراخيص لفنادق جديدة، والسيطرة الإسرائيلية على المناطق الأثرية والدينية، قد ساهم في انخفاض عدد الفنادق خلال فترة الاحتلال من ٦٩ فندقاً في عام ١٩٧٠ إلى ٤٦ فندقاً في الضفة الغربية وفندقين في غزة عام ١٩٩١. وانخفض عدد الأدلاء السياحيين من ٢٠٦ عام ١٩٦٧ إلى ٧٠ دليلاً عام ١٩٩٢ (محمد نصر، ٢٠٠٣)، وقد ساهم قطاع السياحة بـ ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السبعينات و٥٠ في المائة في الثمانينات و٥٢ في المائة في بداية التسعينات. أما بالنسبة للتشغيل فقد ساهم بـ ٣٧ في المائة في السبعينات و٤٠ في المائة في الثمانينات و٤٩ في المائة في النصف الأول من التسعينات. أما القطاع المالي فقد انتهى عملياً بعد عام ١٩٦٧، إذ أغلقت جميع فروع البنوك العربية والأجنبية بأمر عسكري عام ١٩٦٧، باستثناء فتح فروع لبعض البنوك الإسرائيلية عام ١٩٨٤ التي

أغلقت إبان الانتفاضة الأولى. إن غياب النظام المصرفي الفلسطيني أدى إلى انعدام التسهيلات والقروض البنكية اللازمة للاستثمار مما أدى إلى ضعف التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين خلال تلك المرحلة (محمد نصر، ٢٠٠٣).

٤- سوق العمل الفلسطيني

ساهمت الأجور المرتفعة في اسرائيل في جذب العديد من الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، حيث ارتفع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل من ٢٠ ألف عامل عام ١٩٧٠ إلى ١١٠ آلاف عامل خلال عام ١٩٨٨. ويعمل العمال الفلسطينيون في إسرائيل في قطاعات الزراعة والإنشاء والخدمات، وهذا أدى إلى ارتفاع أجور العمال في الاقتصاد الفلسطيني، وتحقيق دخل متميز مما زاد الناتج القومي الإجمالي بفعل هذا العامل الخارجي وليس في إطار فروع الاقتصاد ذاتها، وذلك أدى إلى زيادة حجم الطلب الكلي من دون زيادة في الإنتاج، كما أدى إلى زيادة الاستيراد من دون زيادة التصدير بسبب عدم زيادة الإنتاج، وهنا فقد تم تفكيك العلاقة بين الدخل والإنتاج وتم تشويه الأجور وكذا الأمر بالنسبة لمختلف جوانب الدورة التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني (محمد نصر، ٢٠٠٣).

جيم- العلاقات التجارية

عملت إسرائيل على تعزيز وترسيخ تبعية الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل، وذلك من خلال فرض سيطرتها على التجارة الخارجية الفلسطينية، ومحاولة توجيه وتركيز الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل بالتزامن مع فرض المزيد من القيود والعوائق أمام محاولات تصدير المنتجات الفلسطينية إلى أطراف أخرى. ويعزز هذه الاستنتاج قيام إسرائيل بوضع العراقيل أمام الاستيراد الفلسطيني المباشر من الأسواق الخارجية، مما أدى إلى إغراق السوق الفلسطيني بفائض المنتجات الإسرائيلية. وبذلك يكون الخيار الإسرائيلي هو الخيار الأفضل بالنسبة للفلسطينيين، ومن ثم تقوم إسرائيل بدورها بممارسة عمليات الابتزاز الاقتصادي للحصول على مزيد من التنازلات والمكاسب السياسية على حساب حقوق الفلسطينيين المشروعة. وهذا أدى إلى تحول كبير في التجارة الفلسطينية والإسرائيلية لصالح إسرائيل، حيث أصبحت الأراضي الفلسطينية ثاني أكبر سوق استيراد للسلع الإسرائيلية، وازداد العجز في الميزان التجاري الفلسطيني لصالح إسرائيل إلى أن وصل إلى ما نسبته ٤٠ في المائة في مطلع التسعينات، كما أن جزءاً كبيراً من الصادرات الفلسطينية كان يتم من خلال مصانع التعاقد من الباطن، أي لصالح الشركات الإسرائيلية ذاتها.

إن ارتفاع أسعار المدخلات الإسرائيلية في الصناعات الفلسطينية وارتفاع أجور العمال، ومنع استيراد السلع من الخارج قد زاد من تكلفة إنتاج السلع الفلسطينية وحدّ من قدرتها التنافسية. مما ساهم في احتكار إسرائيل للتجارة مع فلسطين تصديراً واستيراداً، حيث بلغت حصة إسرائيل من الصادرات الفلسطينية ٨٥ في المائة في الوقت الذي استوردت فيه ٩٠ في المائة من احتياجاتها من السوق الإسرائيلية.

ثالثاً- التغيرات التي حدثت أثناء فترة الحكم الذاتي

مرّ الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات العشر الماضية بالعديد من التغيرات والتطورات المختلفة، وشملت تلك التطورات مختلف الجوانب والأنشطة الاقتصادية، كمعدلات النمو في الناتج المحلي وفي الأنشطة الاقتصادية كل على حدة، ونسبة مساهمة تلك القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي، ومستويات التشغيل والبطالة ومعدلات الأسعار والأجور، والتجارة الخارجية، وغيرها من المؤشرات والأنشطة الاقتصادية. وقد ساهم في حدوث هذه التغيرات مجموعة من العوامل الذاتية، المتعلقة بالأداء وبالقدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، والعوامل الموضوعية، التي نشأت بسبب السياسات الإسرائيلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية للسلطة الفلسطينية. ويمكن تقسيم المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي، التي حدثت فيها التطورات السابقة على الاقتصاد الفلسطيني، إلى فترتين أساسيتين: الأولى، وتمتد من بداية المرحلة الانتقالية في عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠ قبيل اندلاع انتفاضة الأقصى، أما الفترة الثانية فتبدأ منذ اندلاع الانتفاضة وتمتد حتى هذا الوقت.

ألف- بنية المؤسسات الحكومية

لقد أدى قيام السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ إلى إنشاء العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية التابعة لها، فهناك ما يقرب من ٦٠ مؤسسة ووزارة تندرج تحت إشراف السلطة. ويمكن تقسيم تلك المؤسسات – وفقاً للخدمات التي تقدمها – إلى قسمين أساسيين هما: المؤسسات التي تقدم خدمات اجتماعية (كالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والبرامج الإغاثية)، والمؤسسات التي تقدم خدمات أمنية (كالشرطة وقوات الأمن وحفظ النظام). وتعاني غالبية تلك المؤسسات من مشاكل كثيرة، منها: غياب هياكل إدارية ووصف وظيفي للعاملين في تلك المؤسسات، مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات بين العاملين في المؤسسة وبين المؤسسات نفسها، وعدم وجود جهة تنسيقية مركزية للتنسيق فيما بينها وضمان عدم الازدواجية في العمل وهدر الجهد والمال، وغياب أسس الشفافية والمساءلة داخل تلك المؤسسات، ما أدى إلى انتشار الفساد الإداري والمالي في عدد منها، أضف إلى ذلك عدم وجود آلية محددة ومعايير موحدة للتوظيف في تلك المؤسسات، وقد انعكس ذلك على أداء الموظفين العموميين وإنتاجيتهم ومستوى الخدمات التي يقدمونها، وأدى ذلك إلى انتشار البطالة المقنعة والترهل الوظيفي في تلك المؤسسات.

ارتفع عدد العاملين في القطاع العام الفلسطيني من ٥٣ ألفاً في عام ١٩٩٥ (١٥ في المائة من إجمالي العاملين) إلى حوالي ١٠٨,٧ ألفاً في نهاية عام ١٩٩٩ (١٨,٤ في المائة)، واستمرت أعداد العاملين في التزايد حتى بلغت ١١٤,٦ ألفاً في عام ٢٠٠٢، وبالرغم من أن الارتفاع ليس كبيراً مقارنة مع عام ١٩٩٩، إلا أن نسبة مساهمتهم ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى ٢٣,٦ في المائة، وقد كان ذلك بسبب انخفاض العدد الكلي للعاملين بحوالي ١٨ في المائة ليصل إلى ٤٨٦ ألف عامل (المراقب الاقتصادي، ٢٠٠٣). وقد أثقل هذا التسارع المطرد في التوظيف كاهل الموازنة العامة، حيث شكّل بند الرواتب والأجور ما متوسطه ٥٨ في المائة من الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، ومن المؤكد أن ذلك كان على حساب الإنفاق العام على مشاريع البنية

التحتية، حيث لم تتجاوز نسبة استثمارات السلطة على تلك المشاريع ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل العاملون في المؤسسات المدنية حوالي ٥٨,٧ في المائة من إجمالي العاملين في القطاع العام، بينما توزع باقي العاملين على المؤسسات الأمنية (مكحول وآخرون، ٢٠٠٣). وتشير البيانات المتاحة حول مستويات التعليم للعاملين في القطاع العام إلى ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة أو جامعية، وخصوصاً المؤسسات المدنية، فعلى سبيل المثال فإن نسبة العاملين في قطاع التعليم الحكومي الذين أتموا ١٣ سنة دراسية فأكثر تصل إلى ٩١,٣ في المائة من إجمالي العاملين في هذا القطاع. كما أن الوضع في القطاع الصحي مماثل تقريباً. والوضع أفضل من ذلك بكثير في باقي المؤسسات الحكومية، حيث يرتفع الوزن النسبي لحملة الشهادات الجامعية الأولى في تلك المؤسسات. وكذلك فإن المشاركة النسائية في القطاع الحكومي الفلسطيني مرتفعة جداً وتصل إلى ٢٠ في المائة، إذا ما قورنت مع المعدل العام لمشاركة المرأة في القوى العاملة والذي لم يتجاوز ١٢ في المائة (ملحيس، ١٩٩٨).

باء- القطاعات الإنتاجية

تسهم القطاعات الإنتاجية إسهاماً مهماً في أي عملية تنمية يراد تحقيقها في أي مجتمع، ولا يعد الاقتصاد الفلسطيني استثناءً من هذه القاعدة؛ حيث تشكل القطاعات الإنتاجية في فلسطين المحرك الأساسي لأي عملية تنمية مستهدفة. وفيما يلي عرض لأهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، نتطرق فيه لأبرز ملامح تلك القطاعات وأهم التغيرات التي طرأت عليها خلال المرحلة الانتقالية.

١- الزراعة

انعكست تأثيرات العوامل الموضوعية والذاتية التي تطرقنا لها في موضع سابق على أداء القطاع الزراعي ومؤشراته؛ فقد اتسم الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بالتذبذب الواضح خلال الفترة الانتقالية، حيث ارتفع في عام ١٩٩٩ بحوالي ٢٩,٤ في المائة عن العام السابق، وكان ذلك بفعل الارتفاع في إنتاج محصول الزيتون. وخلال عامي (٢٠٠٠-٢٠٠١) انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة ١٨,٢ في المائة عن عام ١٩٩٩. وكان الاتجاه العام في الإنتاج النباتي هو التزايد بالرغم من الانخفاض الذي طرأ على الإنتاج النباتي في أعوام معينة، ويعزى هذا التذبذب إلى ظاهرة موسمية الحمل التناوبي للزيتون، الذي يعد الصنف الأهم في هذا الفرع. أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فقد طرأ عليه ارتفاع ملحوظ في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات السابقة، باستثناء انخفاض هذا الإنتاج في قطاع غزة خلال عام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بعدد العاملين في الزراعة، فقد ارتبط بشكل أساسي وطردي بالاغلاقات الإسرائيلية المتكررة للمناطق الفلسطينية ومنع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، حيث كان القطاع الزراعي المستوعب الأساسي لهؤلاء العمال. أما بالنسبة لإنتاجية العاملين في الزراعة، فكانت أقل من معدل الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني ككل، وقد تميز

القطاع الزراعي بظاهرة العمل المنزلي، أي أن يكون العاملون من أفراد العائلة وأصحاب العمل الذين لا يتقاضون أجراً، ما يعني أن هذا القطاع يوفر فرص عمل للأشخاص الذين تقل فرصهم في الحصول على عمل بأجر. وقد ساهمت الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات السلعية، حيث استقرت حصتها عند ٢٢ في المائة تقريباً بعد عام ١٩٩٦، أما حصة الواردات الزراعية، فقد بلغت في عام ١٩٩٩ حوالي ١٨ في المائة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أحد التشوهات التي يعانيها هذا القطاع، وهو تركز معظم التجارة في المنتجات الزراعية مع طرف واحد فقط، ألا وهو الجانب الإسرائيلي، وكمؤشر على ذلك فقد شكلت الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٧ حوالي ٩١,٧ في المائة، كما بلغت نسبة الواردات الزراعية في العام نفسه حوالي ٩٣,٢ في المائة (المراقب الاقتصادي، ٢٠٠١).

٢- الصناعة

بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو في عام ١٩٩٣، وبداية عملية التسوية السياسية، ساد اعتقاد لدى العديد من الأوساط بأن مرحلة جديدة سيتم خلالها انتعاش الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، ومن هذه الأنشطة القطاع الصناعي، إذ اعتقد البعض أن يحقق هذا القطاع معدلات نمو مرتفعة، وأن يقود عملية التنمية الشاملة. إلا أن غالبية الدراسات والتقارير التي تناولت هذا القطاع أظهرت استمرار وجود التشوهات الهيكلية، وضعف الأداء العام لهذا القطاع. وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع عدد المنشآت الصناعية خلال الفترة الانتقالية من ١٢ الف إلى ١٥ الف منشأة، وشهد عام ٢٠٠٠ تراجعاً في عدد المنشآت حيث بلغ حوالي ١٤ ٥٠٩ منشآت، ويرجع ذلك إلى إغلاق عدد من المنشآت بعيد اندلاع الانتفاضة، إلا أن عدداً من هذه المنشآت عاد وفتح أبوابه خلال عام ٢٠٠١، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع عدد المنشآت إلى ١٤ ٦٠٥ منشآت. وقد شكلت الصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد الجزء الأكبر من تلك المنشآت، إضافة إلى الصناعات المعتمدة على ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية، كصناعة الملابس. واتسمت المنشآت الصناعية بصغر حجمها من حيث عدد المشتغلين فيها، فخلال عام ١٩٩٤ بلغت نسبة المنشآت التي تشغل (١-٩) عمال حوالي ٩٠,٥ في المائة من إجمالي المنشآت الصناعية، في حين ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٩٧ إلى ٩١,٧ في المائة.

وقد كان القطاع الصناعي مستوعباً جيداً للأيدي العاملة الفلسطينية، حيث شكل العاملون في الصناعة خريف عام ١٩٩٥ حوالي ١٨ في المائة من إجمالي العاملين الفلسطينيين، وانخفضت مساهمة هذا القطاع في عام ١٩٩٩ إلى ١٦,٤ في المائة. وكان ذلك لحساب التشغيل في قطاع الخدمات وخصوصاً قطاع غزة. ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية استمرت مساهمة هذا القطاع في التشغيل بالانخفاض، حيث بلغت خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠١ حوالي ١٤ في المائة، وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٢ بلغت ١١,٥ في المائة (محمد نصر، ٢٠٠٣). وفيما يتعلق بمساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، لوحظ وجود تذبذب في تلك المساهمة، حيث بلغت بالأسعار الثابتة ووفقاً للحسابات القومية عام ١٩٩٤ في الأراضي الفلسطينية حوالي ٢١,٨ في المائة، وانخفضت في عام ١٩٩٨ إلى ١٥,١ في المائة مقارنة بـ ١٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٧، وشهد

عام ٢٠٠٠ انخفاضاً ملحوظاً في مساهمة القطاع الصناعي حيث بلغت ١٥,٧ في المائة، لترتفع بعد ذلك إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠٠١. وقد كانت مساهمة الصناعات المرتبطة بالبناء (صناعة الطوب والأنابيب الإسمنتية) هي الأعلى من إجمالي القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي. ومؤشر آخر على التشوهات الهيكلية في القطاع الصناعي، وهو أن إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية تفوق أجرة العامل بأكثر من الضعف خلافاً لنظرية توزيع الدخل[٣]، ويعزى ذلك إلى عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وإلى احتساب الإنتاجية على أساس متوسط إنتاجية العامل وليس إنتاجيته الحدية.

٣- التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية في أي اقتصاد من المحددات الرئيسية للناتج المحلي ومُدخلاً أساسياً في هذا الناتج، وكأحد الطرق المستخدمة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، يمكن استخدام طريقة عناصر الإنفاق (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات)، حيث يلاحظ أن صافي الصادرات هو متغير أساسي في هذه المعادلة. وينطبق ذلك بالطبع على الاقتصاد الفلسطيني، حيث يشكل صافي التجارة الخارجية الفلسطينية أحد العناصر المكونة للناتج المحلي الفلسطيني، إلا أن تأثيره دائماً كان سلبياً على الناتج المحلي، وذلك بسبب تفوق حجم الواردات على حجم الصادرات بشكل دائم، وكما هو معلوم فإن تأثير الواردات هو سلبي على الناتج المحلي. وقد ارتفعت الصادرات الكلية الفلسطينية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) من ٦٦٧,١ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٩٥٣,٨ عام ١٩٩٩، وقد تركز الجزء الأكبر من الصادرات السلعية مع إسرائيل، حيث شكلت الصادرات السلعية الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) حوالي ٩٠ في المائة من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية، مقابل ٣,٦ في المائة مع الأردن و٦,٤ في المائة لبقية دول العالم. وشكلت السلع الزراعية والمواد الغذائية حوالي ٢٠ في المائة من تلك الصادرات، في حين بلغت حصة السلع الصناعية والمواد الخام ٨٠ في المائة وذلك خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠).

أما بالنسبة للواردات، فتشير البيانات إلى أنها ارتفعت بشكل كبير (حوالي ٦٠ في المائة) خلال المرحلة الانتقالية، حيث ارتفعت من ٥٦٢ ٢ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٠٩٨ ٤ مليون دولار. وقد شكلت الواردات من إسرائيل الجزء الأكبر من إجمالي الواردات الفلسطينية، حيث بلغ متوسط حصتها خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) حوالي ٧٨ في المائة[٤] مقابل ١ في المائة من الأردن و٢١ في المائة من بقية دول العالم.

---

(٣) تشير نظرية توزيع الدخل إلى أن عناصر الإنتاج تحصل في حالة التوازن على دخل يساوي إنتاجية تلك العناصر الحدية.

(٤) يشار إلى أن الواردات الفلسطينية من إسرائيل بلغت في عام ١٩٩٧ حوالي ٨٤ في المائة، وانخفضت تلك النسبة إلى ٧٩ في المائة عام ٢٠٠٠. ويمكن القول إن تغيير آلية تسجيل الواردات الفلسطينية وتحديد منشأها الأصلي بدل الوكيل الإسرائيلي، إضافة إلى إقرار قانون الوكلاء التجاريين الفلسطيني قد ساهم في هذا الانخفاض.

ومما تقدم، يلاحظ أن الميزان التجاري الفلسطيني يميل نحو العجز، حيث استمر هذا العجز وتفاقم خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)، فقد ارتفع من حوالي ٨٩٦ ١ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٤٤ ٣ مليون عام ١٩٩٩، ويعد ذلك من أهم التشوهات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، إذا علمنا أن معظم الواردات تتكون من سلع وخدمات استهلاكية وليس وسيطة أو رأسمالية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية).

٤- سوق العمل الفلسطيني

تتأثر المؤشرات في سوق العمل الفلسطيني بالإجراءات الإسرائيلية بشكل كبير، حيث اتسم معدل المشاركة في القوى العاملة بالتذبذب خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وكان متناقصاً قبل منتصف عام ١٩٩٧، ووصل إلى أدنى مستوى له في آذار/مارس عام ١٩٩٧ عندما انخفض إلى ٣٨,٧ في المائة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى طول وتكرار فترات الإغلاق التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت، حيث يؤدي الإغلاق إلى خروج الأشخاص من القوى العاملة لشعورهم باليأس والإحباط من إمكانية الحصول على عمل، ثم ارتفع معدل المشاركة بعد ذلك ليصل إلى ما يقارب ٤٣,٥ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠. ويعدّ هذا المعدل قليلاً نسبياً وذلك مقارنة مع الدول المجاورة. ومع استمرار الحصار والإغلاق الإسرائيليين للمناطق الفلسطينية، ومضي إسرائيل في سياستها الرامية إلى تعطيل أي محاولة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، فقد اتجه معدل المشاركة إلى الانخفاض خلال الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، حيث بلغ ٣٨,٧ في المائة و ٣٨,١ في المائة و٣٨,٨ في المائة خلال الأعوام السابقة على التوالي (المراقب الاقتصادي، أعداد مختلفة).

ومن خلال تتبع مسار معدل مشاركة النساء في القوى العاملة، يلاحظ أنه كان متذبذباً بين صعود وهبوط، فقد تميز هذا المعدل بالارتفاع خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، إذ ارتفع من ١١,٤٣ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ١٢,٧ في المائة عام ٢٠٠٠، وكان هذا المعدل في الضفة الغربية أعلى منه في غزة طوال الفترة السابقة. وفسر البعض ذلك باختلاف التركيبة العمرية لكلا المجتمعين، واختلاف المستوى الاقتصادي. وبالتالي إمكانية الحصول على فرصة عمل، إضافة إلى عامل العادات والتقاليد في كلا المجتمعين ومدى الالتزام به. كما لوحظ وجود ارتفاع في معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٣، حيث ارتفع إلى ١٠,٨ في المائة بعد أن كان ٧,٠٧ في المائة عام ٢٠٠٢، وذلك بالرغم من انخفاض هذا المعدل في الضفة الغربية، ويعني ذلك بالضرورة أن تطوراً كبيراً حصل على مشاركة النساء في القوى العاملة في قطاع غزة، حيث تشير البيانات إلى أن هذا المعدل ارتفع في قطاع غزة من ٦ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٩ في المائة عام ٢٠٠٣، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: تزايد التوظيف في القطاع العام وبخاصة قطاع غزة الذي يشكل العاملون فيها بالقطاع العام حوالي ٢٨ في المائة، إضافة إلى طول فترات الإغلاق والحصار وتزايد حاجة الأسر الفلسطينية لمصادر دخل بديلة للعمل في إسرائيل (تقارير سنوية مختلفة صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

٥- القطاع المالي

لقد كان لانطلاق عملية التسوية السياسية وتوقيع اتفاق أوسلو أثر بالغ على تطور القطاع المالي الفلسطيني، ويتكون القطاع المالي بشكل أساسي من مؤسسات الجهاز المصرفي ومؤسسات سوق رأس المال والمؤسسات العاملة في مجال التأمين. حيث تطور الجهاز المصرفي بشكل كبير خلال المرحلة الانتقالية، حيث إرتفع عدد البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية فوصل إلى ٢٢ بنكاً (٤٣ في المائة محلية و٥٧ في المائة وافدة) مع نهاية عام ٢٠٠٠، إضافة إلى شبكة فروع عددها ١١٥ فرعاً (٤٥ في المائة محلية و٥٥ في المائة وافدة)، وارتفع بذلك حجم موجودات تلك البنوك ليصل عشية اندلاع الانتفاضة إلى ٨١٧ ٤ مليون دولار، واستمر حجم الموجودات بالارتفاع بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة إلى أن وصل في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٦٨ ٤ مليون دولار. وارتفع أيضاً حجم الودائع في تلك البنوك، فوصلت إلى ما قيمته ٧٢١ ٣ مليون دولار في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠، إلا أن تلك الودائع انخفضت منذ اندلاع الانتفاضة لتصل في نهاية ٢٠٠٢ إلى ٤٣٠ ٣ مليون دولار، منخفضة بنسبة ٨ في المائة عما كانت عليه. وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك، فقد تزايدت خلال المرحلة الانتقالية، حيث بلغت في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠ حوالي ٥٠٧ ١ ملايين دولار، مرتفعة بحوالي ١٤٦ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٧، ثم انخفضت حوالي ٣٧ في المائة خلال عام ٢٠٠٢. وبعد أن كانت نسبة التسهيلات إلى الودائع تشكل ٢٩ في المائة عام ١٩٩٧، ارتفعت لتصل إلى ٤٠ في المائة قبيل اندلاع الانتفاضة، وبالرغم من هذا التوسع في النشاط المصرفي خلال المرحلة الانتقالية، إلا أن هذا النشاط ما زال منخفضاً مقارنة بالدول المجاورة، ويرجع ذلك إلى عوامل تتعلق بجانب الطلب، مثل عدم توافر الضمانات الكافية للاقتراض، إضافة إلى عدم توافر الفرص الاستثمارية المجدية مما يزيد من درجة المخاطرة في سداد القرض. وهناك عوامل تتعلق بجانب العرض، كارتفاع أسعار الفائدة على القروض، واشتراط تقديم ضمانات عالية لتغطية قيمة القرض. ويمكن إضافة عامل البيئة غير المستقرة إلى العوامل السابقة. وقد اعترى الهيكل الائتماني خلل كبير تمثل في ارتفاع مساهمة حسابات الجاري مدين من إجمالي التسهيلات، حيث شكلت ما نسبته ٦٠ في المائة من هذه التسهيلات، وكان ذلك على حساب مساهمة القروض التي بلغت ٣٦ في المائة في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠، وذلك بالرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على تلك النسبة خلال عام ٢٠٠٠، إذ بلغت ٤٤ في المائة. وخلل آخر يميز الهيكل الائتماني وهو أن غالبية القروض والتسهيلات قصيرة الأجل، وتتركز في قطاعي التجارة والخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة (عبد الكريم، ٢٠٠٢).

أما فيما يتعلق بمؤسسات سوق رأس المال، فقد شهد نشاط تلك المؤسسات نشاطاً ملحوظاً منذ تأسيس السوق في عام ١٩٩٧، فقد بدأت السوق نشاطها بـ ١٨ شركة مدرجة برأسمال قدره ٨١,٦ مليون دولار، ووصل العدد إلى ٢٥ شركة في نهاية عام ٢٠٠٠ برأسمال قدره ٧٦٦ مليون دولار. وبدأ حجم التداول في السوق ضعيفاً في البداية، إذ لم يتجاوز ٧٢١ دولاراً، إلا أن تطوراً كبيراً طرأ على حجم التدوال واستمر بالارتفاع بشكل كبير إلى أن بلغ أعلى مستوى له في نهاية عام ١٩٩٩، حيث بلغ ٤١,٩ مليون دولار، وتراجع في عام ٢٠٠٠ بحوالي ٦٠ في المائة من قيمته

ليصل إلى ١٦,٦ مليون دولار، ويستنتج من ذلك أن حجم التداول في السوق يتأثر بشكل كبير بالتقلبات السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، ومع ذلك فقد تكيفت السوق مع الظروف السائدة واستعادت عافيتها، حيث ارتفع حجم التداول فيها في النصف الأول من عام ٢٠٠٢ ليبلغ ٣٨ مليون دولار. وتعاني أنشطة هذا القطاع من مظاهر ضعف وخلل عديدة، حيث يتسم حجم التداول بأنه مركّز في أسهم بعض الشركات، حيث سيطر التداول بأسهم شركتي باديكو والاتصالات الفلسطينيتين على حجم التداول الكلي في السوق، فقد بلغ حجم التدوال لأسهم الشركتين حوالي ٨٧ في المائة من إجمالي التداول في بداية عام ٢٠٠٣، مما يجعل التداول في السوق عرضة للتأثر بأداء تلك الشركات وهذا فيه مخاطرة عالية (المراقب الاقتصادي، أعداد مختلفة). ومظهر آخر من مظاهر الضعف يتمثل في حساسية السوق العالية للعوامل الخارجية، وبخاصة الإجراءات الإسرائيلية، والتذبذب الحاد في أداء مؤشراتها، والذي يؤدي بالنتيجة إلى إحجام المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في هذه السوق. ويمكن الاستدلال على هذا التذبذب في الأداء من خلال تتبع مسار مؤشر القدس للأسهم المدرجة في السوق، حيث تراجع هذا المؤشر في العام الأول للانتفاضة حوالي ٤٠ في المائة، حيث انخفضت القيمة الإجمالية للسوق من ٧١٩ مليون دولار إلى أقل من ٥٥٠ مليون دولار في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠١، ثم عادت وارتفعت في آب/أغسطس من عام ٢٠٠٢ إلى ٨٤١ مليون دولار. بالإضافة للمظاهر السابقة، فإن غياب إطار قانوني وهيئة رقابية مستقلة لتنظيم عمل السوق والإشراف على نشاطاته، يعد من مواطن الضعف في القطاع المالي الفلسطيني (عبد الكريم، ٢٠٠٢).

وفيما يتعلق بقطاع التأمين، فقد ارتفع عدد شركات التأمين من شركة واحدة قبل عام ١٩٩٢ إلى تسع شركات عام ٢٠٠٠، وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أن سوق التأمين في الأراضي الفلسطينية يتسم بصغر حجمه نسبياً، وانخفاض أهمية خدمات التأمين لدى الفلسطينيين (أفراد ومؤسسات)، حيث إن التأمين الإلزامي على المركبات شكل حوالي ٨٥ في المائة من عمل شركات التأمين (محمد نصر، ٢٠٠٣).

جيم- العلاقات التجارية

تعدّ العلاقات التجارية بين الدول من المحددات الرئيسية لرسم ملامح الاقتصاد في أي بلد، حيث يمكن استخدامها لحفز عملية النمو والتنمية الاقتصادية. وتشير الإحصائيات إلى أن العلاقات التجارية الفلسطينية مع إسرائيل بالغة التداخل والتشابك بسبب كبر حجم التجارة البينية وحجم التدفقات المالية. حيث تركز معظم الصادرات السلعية الفلسطينية في جهة واحدة وهي إسرائيل، فقد بلغ متوسط نصيب إسرائيل من الصادرات السلعية الفلسطينية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) حوالي ٩٠ في المائة من إجمالي تلك الصادرات، مقابل ٣,٦ في المائة للأردن و٦,٤ في المائة لبقية دول العالم، ويعزي البعض ذلك لسببين رئيسيين: أولاً، توافق الصادرات الفلسطينية مع الاحتياجات الإسرائيلية من السلع وبخاصة الزراعية والصناعية ذات الاستخدام المكثف لعنصر العمل. وثانياً، يتمثل في العوائق الإسرائيلية التي تضعها أمام حركة السلع الفلسطينية للعالم الخارجي من خلال تحكمها في المعابر والحدود (المراقب الاقتصادي، ٢٠٠١). وفيما يتعلق بالواردات الفلسطينية،

فإن تغيير آلية تسجيلها وتحديد منشأها الأصلي بدلاً من الوكيل الإسرائيلي، ساهم في توضيح صورة التوزيع الجغرافي لهذه الواردات، ولعل صدور قانون تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين قد ساهم – وبشكل كبير – في دعم هذا التوجه. تشير البيانات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن حجم الواردات الفلسطينية السلعية المباشرة من إسرائيل خلال عام ٢٠٠٠ قد شكل ٧٩ في المائة من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية. ومن المعلوم أن هناك مخاطرة عالية تترتب على تركز الصادرات أو الواردات لبلد ما في جهة واحدة . وبالتالي، فإن أي حديث عن العلاقات التجارية الفلسطينية ينبغي أن يتناول – وبشكل كبير – العلاقة التجارية الفلسطينية مع إسرائيل.

وقعت السلطة الفلسطينية مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية مع عدد من الأطراف الخارجية، حيث تم توقيع اتفاق باريس الاقتصادي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتنظيم العلاقات التجارية المستقبلية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، ومع اقتصاديات العالم الخارجي، وبالرغم من أن الاتفاق لم يأت بمجمله لصالح الشعب الفلسطيني – وفقاً لآراء العديد من الخبراء والأكاديميين – إلا أن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بالعديد من بنوده، وعملت إسرائيل منذ توقيع الاتفاق على إحداث العديد من الخروقات والتجاوزات للأحكام والمواد الواردة فيه، وبخاصة تلك المتعلقة بحرية انسياب العمالة الفلسطينية والسلع الزراعية والصناعية إلى إسرائيل متذرعة بالحجج والذرائع الأمنية. وبالرغم من مرور أكثر من تسعة أعوام على توقيع الاتفاق الاقتصادي، إلا أن هذا الاتفاق لم ينجح في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وخلق اقتصاد فلسطيني مستقر ومستقل عن الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك على الرغم من الصلاحيات الممنوحة للجانب الفلسطيني في هذا الاتفاق، التي تتمثل في إعطاء السلطة الحق في تحديد التعريفة الجمركية على السلع الواردة في ما عرف بالقوائم (A1, A2, B)، وقد حدد الاتفاق الأنواع والكميات التي يمكن مبادلتها مع الأردن ومصر ضمن هذه القوائم. ويمكن القول: إن استمرار سيطرة إسرائيل على المنافذ الفلسطينية مع العالم الخارجي وفقاً للاتفاق، وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام المنتجات الأردنية والمصرية في الأسواق الفلسطينية وفي أسواق تلك الدول، مع تشابه السلع المنتجة في هذه الدول، كانت من أهم العوامل التي حدت من قدرة السلطة على إصلاح التشوهات الهيكلية الموروثة عن زمن الاحتلال والتحرر من العلاقة غير المتوازنة مع إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فإن اعتماد السلطة الفلسطينية في تمويل خزينتها العامة على الإيرادات الجمركية وإيرادات المقاصة الناجمة عن المعاملات التجارية مع إسرائيل يعدّ العامل الحاسم في توافر، أو عدم توافر، الرغبة لدى السلطة الفلسطينية في تقليص حجم التبادل التجاري مع الجانب الإسرائيلي. إذ تشكل الإيرادات الجمركية والضريبية الناجمة عن التجارة الخارجية مع إسرائيل حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في الموازنة الفلسطينية. من جهة أخرى، عقدت السلطة الفلسطينية عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع دول وأطراف عديدة، فقد عقدت اتفاقيات تعاون اقتصادي مع كل من الأردن ومصر، واتفاقية الشراكة الأوروبية في إطار الشراكة الأوروبية الفلسطينية المتوسطية، واتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة وكندا واتفاقية تجارة حرة مع منظمة "الأفتا"، بالإضافة إلى عضوية فلسطين في الاتفاقات المبرمة في نطاق جامعة الدول العربية ومنظماتها. إلا أن الإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني واقتصاده حالت دون استفادة الفلسطينيين من هذه الاتفاقيات.

دال- مرافق عامة وبُنى تحتية

تحتاج الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية وإنشاء المرافق العامة موارد مالية ضخمة، ويتوقع في الغالب أن يتم تمويل هذه الاستثمارات عن طريق الموارد المالية المحلية، إضافة إلى إمكانية الاستعانة بالمساعدات الخارجية. وفيما يتعلق بالوضع في فلسطين، فإنه يمكن القول إن إسرائيل عملت خلال احتلالها للمناطق الفلسطينية على نهب مبرمج ومنظم للموارد المالية الفلسطينية، وكان يتم ذلك عبر ثلاث قنوات أساسية؛ أولها: عن طريق ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المستوردات الفلسطينية من – أو عبر – إسرائيل. والثانية هي الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل المفروضة على العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. أما الثالثة فهي ريع إصدار العملة التي تحصل عليها إسرائيل نتيجة تداول عملتها في الاقتصاد الفلسطيني. وعند تقدير إجمالي تلك الموارد، وجد أنها تتراوح بين ١٥ في المائة – ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الفلسطيني في كل سنة (فضل النقيب، ٢٠٠٣). حيث كانت إسرائيل تنفق معظم هذه الأموال في الاقتصاد الإسرائيلي، متجاهلة بذلك ضرورة إنفاقها في الإقليم الذي جُبيت منه، أي الأراضي الفلسطينية، وبالتالي فوتت هذه الإجراءات على الفلسطينيين فرصة الاستفادة من مواردهم الذاتية في تطوير مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة، التي كان من المفترض أن تخدمهم وتساهم في تطوير اقتصادهم وقطاعاتهم الإنتاجية، وتعمل على خلق بيئة استثمارية مناسبة في الأراضي الفلسطينية. وقد أدى ذلك بالمحصلة إلى إهمال كامل للمرافق العامة، كما أدى إلى وجود نقص كبير في الخدمات العامة المقدمة للفلسطينيين. حيث تشير العديد من الدراسات والتقارير المحلية والدولية إلى تدني مستوى الخدمات التي يحصل عليها الفلسطينيون مقارنة بالدول العربية المجاورة، التي لديها مستويات دخل مشابهة.

ويتضح من الجدول ١ أن حصة الفرد الفلسطيني من الطاقة الكهربائية أقل بكثير منه في الدول المجاورة، إذ لم تتجاوز ١٣ ك.و/١٠٠ لكل شخص (حجم الطاقة الكهربائية ٣١٢ مليون واط)[٥]، وبالرغم من ارتفاع تلك الحصة لتصل إلى ١٥,٥ ك. ولكل ١٠٠ شخص نهاية عام ٢٠٠٠ (حجم الطاقة الكهربائية الإجمالي ٥٤٥ مليون واط)[٦]، وحصول حوالي ٩٩ في المائة من السكان الفلسطينيين على الطاقة الكهربائية، إلا أن المشكلة تكمن في استمرار تحكم إسرائيل بهذه الخدمة الأساسية، حيث تزود إسرائيل المناطق الفلسطينية بصورة شبه كلية بالطاقة الكهربائية، وذلك عن طريق شركة كهرباء إسرائيل القُطرية. إضافة إلى استمرار إسرائيل بتعطيل أي محاولة

---

(٥) قدرت بعض الدراسات إلى انه كان يجب توفير ٤٠٠ مليون واط إضافية لمجاراة الزيادة السكانية والزيادة في الدخل خلال الأعوام (١٩٩٧-٢٠٠١).

(٦) حسبت من قبل الباحث بناء على البيانات الواردة في المراقب الاقتصادي، العدد ٨، ماس، ٢٠٠١.

فلسطينية للتحرر والاعتماد على الذات من خلال تطوير هـذا القطـاع ذاتيـا أو بالاعتمـاد علـى المساعدات الخارجية[٧].

أما فيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي، فيتبين من الجدول أن ٢٥ في المائة فقط من البيوت الفلسطينية موصولة بشبكة الصرف الصحي، وقد طرأ تحسن ملحوظ على تلك النسبة خلال الفـترة الانتقالية، حيث أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن تلك النسبة قـد بلغـت ٣٩,٣ في المائة خلال عام ١٩٩٩. وقد أنفقت الدول المانحة ما مجموعه ٤٩٦ مليون دولار حتـى نهاية عام ٢٠٠٠ على الاستثمار في تأهيل وتطوير شبكة المياه والصرف الصحي فـي الأراضـي الفلسطينية، في حين قدر البنك الدولي الاستثمارات المطلوبة بحوالي ٤٩٨ مليون دولار. وبـالرغم من ذلك فإن مستوى تقديم هذه الخدمة لم يصل بعد إلى المستوى المطلـوب، ممـا يـهدد بانتشـار المكاره الصحية والأمراض والأوبئة نتيجة لعدم تصريف مياه المجاري والمخلفات الصلبة. وكذلـك يعد معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه هو الأقل من بين الدول المجاورة، ويرجع ذلك بالدرجـة الأولى إلى استمرار إسرائيل باستنزاف الموارد المائية الفلسطينية، ووضع العوائق والعراقيل أمـام إقامة أو تطوير أية مشاريع مائية في الأراضي الفلسطينية. وبالرغم من الاهتمام الذي أبدته السـلطة بهذا القطاع الحيوي، فإن حوالي ٤٠ في المائة من سكان التجمعات السكانية الفلسطينية ما زالوا بغير أي خدمات للمياه، ويعتمدون على مياه الينابيع وآبار الجمع، وتشير تقارير سلطة المياه إلى أن معـدل حصة الفرد من المياه المتاحة للتجمعات السكنية (٤٠ لترا يوميا) لم يتجاوز ثلث المعدل العالمي وفق معايير منظمة الصحة العالمية. وينخفض هذا المعدل إلى ٢٢ لترا إذا ما أخذ في الحسبان فاقد المياه في الشبكات القديمة (المراقب الاقتصادي، ٢٠٠١). وفيما يتعلق بالطرق والمواصلات، فإننا إذا مـا استثنينا مصر، فإن عدد أمتار الطرق المعبدة لكل ١٠٠ شخص هو الأقل في فلسطين من بين الـدول المجاورة، حيث لم يتجاوز الـ ٨٠ مترا، مع الأخذ في الحسبان الحالة السـيئة لتلـك الطـرق، إذا علمنا أن معظم هذه الطرق قد تم إنشاؤه قبل عام ١٩٦٧. وتشير بيانات وزارة المواصلات إلـى أن هذا الرقم ارتفع في نهاية عام ١٩٩٩ ليصل إلى ٢٤٣ مترا لكل ١٠٠ شخص، وذلك بالرغم من تعمد إسرائيل خلال المرحلة الانتقالية وضع العراقيل والعقبات أمام شق وتطوير شبكة الطرق التي تربـط بين المناطق الفلسطينية الواقعة في منطقة C. ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلـى تركـيز الاهتمـام بشبكة الطرق من قبل الدول المانحة، حيث أنفقت تلك الدول حوالي ١٣٨,٨ مليون دولار على هـذا القطاع حتى نهاية عام ٢٠٠٠، بالرغم من أن الاحتياجات الاستثمارية قدرت من قبل البنك الدولـي بحوالي ٨٤٨ مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي عمدت خلال انتفاضة الأقصى وفي إطار حملتها على الفلسطينيين إلى قصف وتجريف الطرق التي تربـط بيـن المـدن والقرى الفلسطينية. أما الاتصالات، فيتضح من الجدول أنه خلال الفـترة التـي سـبقت المرحلـة الانتقالية كان هناك حوالي ٣ هواتف ثابتة وهاتف محمول لكل ١٠٠ شـخص، وفـي عـام ١٩٩٧ حصلت شركة الاتصالات الفلسطينية على امتياز احتكاري لمدة عشر سنوات للعمل فـي الأراضـي

---

(٧) قدر البنك الدولي في عام ١٩٩٢ الاحتياجات الاستثمارية لقطاع الطاقة في الأراضي الفلسـطينية بحوالـي ٩٦٤ مليون دولار على المديين القصير والمتوسط، إلا أن إجمالي ما قدمته الدول المانحة لقطاع الطاقـة خـلال الفـترة (١٩٩٤-٢٠٠٠) لم يتجاوز ١١٠,٤ مليون دولار (ماس، ٢٠٠١).

الفلسطينية، وقد تطورت أعداد الهواتف الثابتة والمحمولة بصورة واضحة منذ ذلك الوقت، حيث ارتفع معدل عدد الهواتف الثابتة لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٨,٦ هاتف، إضافة إلى إيصال الخدمات الهاتفية الثابتة إلى أكثر من ٩٦ في المائة من السكان الفلسطينيين وفقا لبيانات الشركة. إلا أن ما يؤخذ على هذا الموضوع هو استمرار قيام الشركة بشراء خدمات الاتصال المحلي والدولي من الشركة الإسرائيلية "بيزك"، مما يرفع من تكلفة الخدمات التي تقدمها شركة الاتصالات ويقلل من هامش الربح لديها. وعلى صعيد آخر، فقد تم إهمال مؤسسات التعليم والمؤسسات الصحية في الفترة السابقة لقيام السلطة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن ٥٠ في المائة مما كان ينفق على التعليم كان يتم بواسطة القطاع الخاص، وأن ٨٠ في المائة من الإنفاق العائلي على الخدمات الصحية كان يأتي من القطاع الخاص أيضا. واستمر هذا الإهمال حتى بعد مجيء السلطة، حيث لم تتجاوز النفقات العامة للتربية والتعليم ١٧,٣ في المائة من إجمالي النفقات العامة الجارية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢، وذلك بالرغم من ارتفاعها بحوالي ١٢ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. كما أن حصة الإنفاق على الخدمات الصحية من النفقات الجارية قد تراجعت خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢ من ١٤ في المائة عام ١٩٩٥ إلى أقل من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٢ (عبد الكريم، ٢٠٠٣).

رابعا- الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى

إتسم الحصار الإسرائيلي الحالي للمناطق الفلسطينية، والذي بدأ في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠ إثر اندلاع انتفاضة الأقصى، بحدته وطول فترته وبالممارسات والإجراءات التعسفية التي رافقته، وذلك مقارنة بفترات الحصار والإغلاق التي فرضت على المناطق الفلسطينية في سنوات سابقة. ومن المظاهر التدميرية التي رافقت هذا الحصار استمرار عمليات القصف بالرشاشات والدبابات والطائرات، واتباع سياسة هدم المنازل وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار. وقد أدت تلك الممارسات إلى تفاقم الخسائر والأضرار التي تسبب بها الحصار الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية. وقد تعددت وتنوعت التقارير والدراسات التي حاولت التوصل إلى حجم الأضرار والخسائر المترتبة على الحصار الإسرائيلي وعلى الممارسات المرافقة له، وقد تباينت النتائج التي تم التوصل إليها، وربما يرجع السبب في هذا التباين إلى ثلاثة عوامل رئيسية: أولها، يتمثل في تعدد الجهات التي قامت بإعداد تلك التقارير، فهناك جهات رسمية وأخرى شبه رسمية وثالثة دولية وغيرها من الجهات، والعامل الثاني هو الاختلاف في الأهداف والغايات التي أعدت التقارير من أجلها، حيث سعت بعض الجهات إلى تحقيق أهداف سياسية من خلال تضخيم الأرقام لكسب مزيد من التعاطف والالتفاف العربي والدولي، في حين حاولت جهات أخرى تحقيق أهداف اقتصادية من أجل الحصول على مساعدات وتعويضات كبيرة عن الخسائر والأضرار الناجمة. أما العامل الثالث الذي أثر في اختلاف التقديرات بشأن الأضرار الاقتصادية، فيتمثل في اختلاف المنهجية المتبعة من الجهات التي أعدت تلك التقارير، حيث اتبعت بعض الجهات طرق عشوائية تعتمد على استطلاعات الرأي، في حين استخدمت جهات أخرى منهجية علمية موضوعية، ونحن هنا لسنا بصدد تقييم تلك التقارير، بقدر ما نحاول الوصول إلى أدق التقديرات وأقربها إلى الواقع، وذلك من أجل تحقيق الفائدة بأكبر

قدر ممكن. وسنحاول في هذا الجزء من الورقة إلقاء الضوء على الأضرار والخسائر الناجمة عن الحصار والاعتداءات الإسرائيلية، وذلك بالاستعانة بأهم التقارير التي تناولت هذا الموضوع.

قبل الحديث عن الأضرار والخسائر من الضروري الإشارة إلى موضوع حيوي وأساسي، وهو اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير وغير متوازن، مما فاقم من أثر الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين وزاد من خسائرهم. وتتعدد أوجه وقنوات التشابك بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، ويمكن إجمالها في ثلاثة محاور أساسية: أولها، استيعاب سوق العمل الإسرائيلي لفائض العمالة الفلسطينية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ١٤٥ ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون في إسرائيل قبيل بدء الانتفاضة الفلسطينية، وشكل هؤلاء حوالي ٢٤,٨ في المائة و١٥,٤ في المائة من إجمالي العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وثانيها سبق وأن تطرقنا له عند الحديث عن العلاقات التجارية الفلسطينية، حيث تشكل التجارة مع إسرائيل ٧٧ في المائة من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية. أما ثالثها فيتمثل باعتماد السلطة الفلسطينية في تمويل خزينتها على الإيرادات الجمركية وإيرادات المقاصة الناجمة عن المعاملات التجارية مع إسرائيل، حيث تشكل الإيرادات الجمركية والضريبية الناجمة عن التجارة الخارجية مع إسرائيل حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في الموازنة الفلسطينية.

ومما تقدم يتضح درجة الانكشاف العالية للاقتصاد الفلسطيني تجاه العوامل الخارجية، الذي انعكس في ارتفاع حجم الخسائر الناجمة عن سياسة الحصار والاغلاق التي سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى فرضها على الشعب الفلسطيني. ويمكن تقسيم هذه الخسائر إلى خسائر بشرية وأخرى في الدخل والثروة.

ألف- الخسائر البشرية

لقد تكبد الفلسطينيون خسائر كبيرة نتيجة إمعان قوات الاحتلال الإسرائيلي في عدوانها على كل ما هو فلسطيني، فلم تقتصر الخسائر على تدمير الاقتصاد الفلسطيني والبنية التحتية، التي يمكن تعويضها في وقت لاحق، بل تعداه إلى الخسائر في الأرواح. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الشهداء الفلسطينيين منذ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠ وحتى شباط/فبراير من عام ٢٠٠٤ قد بلغ ٢ ٩٦١ شهيدا، ١ ٦٠٤ منهم في الضفة الغربية و١ ٣٥٧ في قطاع غزة، ويضاف إليهم ١٤ شهيدا من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر و١٥ شهيدا من جنسيات مختلفة، هذا بالإضافة إلى وفاة ٧٣ فلسطينيا على الحواجز الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالجرحى الفلسطينيين، فقد تسبب العدوان الإسرائيلي في جرح أكثر من ٣٨ ألف فلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. وقد أصيب ٤٢,٧ في المائة من هؤلاء الجرحى إصابات بليغة قد تؤدي إلى إحداث إعاقات دائمة لهم. أضف إلى ذلك، قيام قوات الاحتلال باعتقال أكثر من ٦ ٠٠٠ فلسطيني خلال الانتفاضة الحالية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٢٠٠٤).

ويتبين من الأرقام السابقة حجم الخسائر التي خلفها العدوان الإسرائيلي، وإلى تعمد إسرائيل استخدام الأسلحة والوسائل كافة؛ للنيل من هذا الشعب، وإلحاق أكبر قدر من الخسائر به.

باء- الخسائر في الدخل والثروة

تنوعت الممارسات القمعية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، فاتخذت أشكالا عديدة؛ كالحصار والطوق الأمني والإغلاق الداخلي بين المناطق الفلسطينية، وإغلاق المعابر الحدودية أمام حركة الأشخاص والبضائع، وهدم المنازل وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار وقصف المنشآت، وغيرها من الممارسات. وقد أدت تلك الممارسات إلى إلحاق خسائر كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني، تركزت في ثلاثة جوانب رئيسية: أولها؛ الخسائر الناجمة عن فقدان أكثر من ١٢٥ ألف عامل فلسطيني لأعمالهم في إسرائيل، وتقدر التعويضات التي كانت تدفع لهؤلاء العمال بحوالي ٣ ملايين دولار يوميا. أما الجانب الثاني؛ فيتمثل في الخسائر الناجمة عن انخفاض معدل التبادل التجاري، حيث أدى ذلك إلى تراجع الصادرات خلال عام ٢٠٠٢ بحوالي ٣٧,٨ في المائة وانخفاض الواردات بحوالي ٣١,٥ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول ٢). ويتمثل الجانب الثالث من الخسائر في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لعام ٢٠٠٢ بحوالي ١٩ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٩، حيث بلغ في عام ٢٠٠٢ وبالأسعار الثابتة حوالي ٣ ٩٤٥,٤ ألف دولار، كما انخفض الدخل القومي الإجمالي (GNI) خلال الفترة السابقة بحوالي ٢٥,٥ في المائة (البنك الدولي، ٢٠٠٣). إضافة إلى كل ما تقدم، فإن الاقتصاد الفلسطيني تكبد خسائر فادحة في الثروة تمثلت في الآتي: الخسائر الناجمة عن تدمير البنية التحتية وقدرت بحوالي ٢٥١ مليون دولار، وقدرت الخسائر الناجمة عن تجريف الأراضي واقتلاع الأشجار بحوالي ٢١٦ مليون دولار، وإضافة إلى خسائر بحوالي ٢٦١ مليون دولار ناجمة عن تدمير المباني الخاصة ومباني المؤسسات الحكومية والمركبات وغيرها من الممتلكات. وبذلك يكون إجمالي الخسائر المادية الناجمة عن التدمير حوالي ٧٢٨ مليون دولار، وذلك حتى آب/أغسطس من عام ٢٠٠٢ (البنك الدولي، ٢٠٠٣). ويعادل هذا الرقم تقريباً حجم المساعدات الخارجية التي تم إنفاقها على إعادة تأهيل وتطوير مرافق البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.

أما خسائر الأفراد فتمثلت في انخفاض مستويات المعيشة لدى الأفراد، وارتفاع معدلات الفقر بين الفلسطينيين، حيث تشير التقارير إلى أن نسبة الفلسطينيين الذين أصبحوا تحت خط الفقر بلغت ٦٠ في المائة من إجمالي السكان، بعد أن كانت ٢١ في المائة عشية الانتفاضة، وهذا يعني أن أكثر من ١,٩ مليون فلسطيني يحصلون على أقل من ٢,١ دولار يومياً خلال عام ٢٠٠٢. كما أن أكثر من ٥٦,٥ في المائة من الفلسطينيين قد فقدوا نصف ما كانوا يملكونه قبل بدء الانتفاضة (البنك الدولي، ٢٠٠٣). كما قدّر البنك الدولي الخسائر غير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة انخفاض الاستثمارات العامة بحوالي ١٤٥ مليون دولار، حيث كان حجم تلك الاستثمارات في عام ١٩٩٩، التي يتم تمويل ٩٣ في المائة منها من خلال المساعدات الدولية، حوالي ٢٥٠ مليون، وقد انخفضت إلى أقل من ١٠٥ ملايين في عام ٢٠٠٢. أما الاستثمارات الخاصة فقد انخفضت من حوالي ٢٥٠ ١ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٥٠ مليون

دولار خلال عام ٢٠٠٢. وبالتالي فإن إجمالي الخسائر الناجمة عن انخفاض فرص الاستثمار الخاص والعام في الأراضي الفلسطينية قد بلغ حوالي ١ ٣٤٥ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٢ (البنك الدولي، ٢٠٠٣).

وفيما يتعلق بالخسائر التي تكبدتها القطاعات الإنتاجية، فتشير البيانات إلى أن خسائر القطاع الصناعي وحده بلغت حتى نهاية عام ٢٠٠١ حوالي ٥٤٠ مليون دولار (عبد الكريم، ٢٠٠٢). كما أشار تقرير صادر عن البنك الدولي حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في ٢٧ شهرا، إلى أن ٧ في المائة فقط من المنشآت الصناعية تشتغل بطاقتها الإنتاجية نفسها التي كانت تعمل بها قبل الانتفاضة، وكانت الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والجلود والبلاستيك من أكثر القطاعات تأثرا. كما انخفض الإنتاج في القطاع الزراعي ٢٥ في المائة مقارنة مع عام ٢٠٠٠، وذلك بالرغم من موسم الزيتون الجيد خلال عام ٢٠٠٢. وهذا بالطبع غير التدمير الذي حل بهذا القطاع نتيجة سياسة تجريف الأراضي ومصادرتها واقتلاع الأشجار، الذي قدر بحوالي ٢١٦ مليون دولار. أما القطاع المالي، الذي يتكون من عدة عناصر أهمها قطاع البنوك والسوق المالي، فقد تأثر بشكل كبير، فبعد تحقيق البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية لأرباح صافية بلغت قبيل اندلاع الانتفاضة حوالي ٣١,٦ مليون دولار، تكبدت تلك البنوك مجتمعة خسائر تقدر بحوالي ١٢,٣ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٢، وذلك بالرغم من مضاعفة قيمة موجوداتها من ٢,٩٠ مليار دولار إلى ٤,٢٦ مليار دولار خلال الفترة السابقة (عبد الكريم، ٢٠٠٢).

أما عن الخسائر التي تكبدها سوق فلسطين للأوراق المالية، فتشير البيانات إلى أن السوق خسرت ٤٠ في المائة من قيمتها في العام الأول للانتفاضة (عبد الكريم، ٢٠٠٢). كما تراجع مؤشر القدس من ٢٣٦ نقطة في عام ١٩٩٩ إلى ١٥٩ نقطة في الربع الأول من عام ٢٠٠٣ (المراقب الاقتصادي، ٢٠٠٣).

جيم- أوضاع المرافق والمؤسسات العامة

طالت الحملة العدوانية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني: الإنسان والجماد، فبالإضافة إلى الخسائر البشرية والخسائر في الدخل والثروة التي لحقت بالفلسطينيين، فقد طال العدوان الإسرائيلي المرافق العامة والمؤسسات العامة، وفيما يلي أهم الآثار التدميرية التي لحقت بتلك المرافق.

أدت الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالإغلاقات المستمرة وحصار المناطق الفلسطينية واستمرار الاجتياحات لتلك المناطق، إلى الانخفاض في حجم ومستوى الخدمات الصحية المقدمة للفلسطينيين، وبخاصة المناطق الريفية، التي تشكل ٧٠ في المائة من التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية. حيث أشار تقرير لوزارة الصحة الفلسطينية إلى أن أطقم الوزارة الصحية تعمل فقط بـ ٣٠ في المائة من طاقتها الكاملة بسبب العوائق الإسرائيلية واعتداءات الجنود على العاملين في المجال الصحي. فقد بلغ عدد المرات التي تم فيها الاعتداء على سيارات الإسعاف خلال الانتفاضة الحالية حوالي ٢٤٠ ٨٣، ودمر الاحتلال خلالها ٣٤ سيارة إسعاف، ولم تسلم العيادات

والمستشفيات والمراكز الصحية من الاعتداءات الإسرائيلية، حيث تم الاعتداء عليها حوالي ٢١٥ مرة (مكحول وآخرون، ٢٠٠٣). هذا بالإضافة إلى الضائقة المالية التي تعانيها الوزارة، مما يؤثر على قدرتها على أداء عملها، حيث استطاعت الوزارة تغطية ٦٣ في المائة فقط من إجمالي التكاليف الجارية اللازمة لأداء عملها، (البنك الدولي، ٢٠٠٣)، التي يتم تمويل نفقاتها من الموازنة العامة، حيث انخفضت الإيرادات العامة التي كان من المفترض أن تُموّل الإنفاق على مراكز المسؤولية المختلفة، ومنها بالطبع وزارة الصحة. فقد عمدت إسرائيل ومنذ اندلاع الانتفاضة إلى احتجاز مستحقات السلطة من المقاصة. وتسبب ذلك في عدم قدرة الجهات الحكومية الفلسطينية على توفير الخدمات الصحية لجميع المواطنين بالمستوى المطلوب بسبب ارتفاع تكلفة تلك الخدمات خلال الثلاث سنوات الأخيرة[٨]، ما أدى إلى مشاركة أكبر من قبل المؤسسات الصحية غير الحكومية (NGOS) والمساعدات الدولية في تخفيف العبء عن كاهل السلطة الفلسطينية[٩] وفيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية، فقد تأثرت بشكل كبير خلال الانتفاضة والحصار الإسرائيلي المرافق لها، مما أثر على مستوى الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات، وهذا بدوره أثر على المسيرة التعليمية بشكل عام. فقد أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى شل الحركة التعليمية وتعطيلها لفترات طويلة ومنع الطلبة والمعلمين من الوصول إلى المؤسسات التعليمية[١٠]، من خلال احتلال المناطق الفلسطينية وفرض إجراءات منع التجول عليها. كما ألحقت الاعتداءات الإسرائيلية أضراراً مادية جسيمة بالمؤسسات التعليمية قدرت بحوالي ٢,٥ مليون دولار حتى أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٢، إضافة إلى اقتحام العديد من المدارس وتحويل بعضها إلى ثكنات عسكرية وإغلاق بعضها الآخر (مكحول وآخرون، الخدمات، ٢٠٠٣). وقد عانت الجهات الحكومية المسؤولة عن قطاع التعليم في فلسطين من ضائقة مالية على غرار ما حصل في القطاع الصحي، وقد انعكس ذلك في انخفاض الإنفاق على المؤسسات التعليمية بشكل كبير. حيث بلغت الموازنة التجميعية للنفقات التشغيلية على المؤسسات التعليمية خلال عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ حوالي ٣١,٨ مليون دولار، موّلت الخزينة الفلسطينية ٢٠,٣ في المائة من تلك النفقات، فيما مولت المصادر المحلية والأجنبية حوالي ٥٥ في المائة منها، وبذلك بلغت الفجوة التمويلية في قطاع التعليم حوالي ٧,٨ مليون دولار، أي ما نسبته ٢٤,٧ في المائة (البنك الدولي، ٢٠٠٣). إضافة إلى ذلك، ونتيجة للعدوان الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية، فقد أشارت التقارير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم إلى أن ٦٦ في المائة من الطلبة يعاني من مشكلات نفسية، ولم يتمكن ١١ في المائة من الطلاب من مواصلة تعليمهم وارتفع العنف بين الأطفال والشباب بنسبة ٦٦ في المائة، ويواجه ٦٧ في المائة من الأطفال مشاكل في الحصول على

---

(٨) بلغ إجمالي النفقات التشغيلية (فيما عدا الرواتب) لوزارة الصحة الفلسطينية خلال أعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٢) حوالي ١٤٨,٨ مليون دولار، غطت السلطة حوالي ٣٠,٨ مليون، وغطت مصادر التمويل الأخرى حوالي ٥٢,٣ مليون، وبذلك يكون العجز حوالي ٦٥,٧ مليون (البنك الدولي، ٢٠٠٣).

(٩) تشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات غير الحكومية أنفقت حوالي ٤٠ مليون دولار عن طريق تقديم مساعدات غذائية ورعاية صحية وأدوية للفلسطينيين خلال عام ٢٠٠٢، وأن تلك المؤسسات قدمت تلك المساعدات لشخص واحد من بين كل ستة أشخاص فلسطينيين (البنك الدولي، ٢٠٠٣).

(١٠) أشار تقرير لليونيسيف إلى أن أكثر من ٢٢٦ ألف طالب و٣٠٠ ٩ مدرس لم يستطيعوا الوصول إلى مدارسهم بشكل منتظم، وأن ٥٨٠ مدرسة على الأقل أغلقت بسبب الإغلاق ومنع التجول.

الخدمات الصحية. أما بالنسبة للمرافق العامة، فقد أدت الإجراءات والممارسات الإسرائيلية العدوانية والاجتياحات المتكررة للمدن الفلسطينية إلى إحداث أضرار بالغة في تلك المرافق، وخصوصاً شبكات المياه والصرف الصحي وإمدادات الكهرباء ومحطات توليد الطاقة وشبكة الطرق والمواصلات، حيث قدرت الخسائر في تلك المرافق بحوالي ٢٥١ مليون دولار وذلك حتى الشهر الثاني من عام ٢٠٠٢، وقد أدى ذلك إلى انخفاض حجم ونوعية الخدمات الأساسية المقدمة للفلسطينيين. وكذلك فقد أدت الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة باحتجاز معدات وأبراج تقوية البث الخاصة بشركة جوال الفلسطينية إلى تدني مستوى خدمة الهاتف النقال في الأراضي الفلسطينية، وانحسار عدد المشتركين في شبكة الهاتف الجوال.

خامساً- الوضع الراهن للاقتصاد الفلسطيني

ألف- الوضع الاقتصادي

أحدثت الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية خللاً كبيراً في بنية الاقتصاد الفلسطيني، فالإجراءات الإسرائيلية لم تُفشل فقط المحاولات الفلسطينية التي هدفت إلى إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي شابت هذا الاقتصاد زمن الاحتلال الإسرائيلي، بل تعدته أيضاً إلى إرباك الأنشطة الإنتاجية والاستثمار العام والخاص في الأراضي الفلسطينية، وإحداث تشوهات في سوق العمل الفلسطيني. وقد أدى - نتيجة لذلك - إلى نشوء وضع اقتصادي جديد، يشوبه العديد من الفجوات والاختلالات، والتي سنتناولها في هذا الجزء من الورقة.

١- فجوة الموارد المالية

انخفضت الموارد المالية الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الأخيرة بشكل كبير، وقد نجم هذا الانخفاض كنتيجة حتمية للخلل الذي أصاب المصادر الأساسية لتلك الموارد. فإذا ما بدأنا بالأزمات المالية التي مرت بها الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، فسيتبين لنا أن انخفاضاً طرأ على إيرادات السلطة خلال الفترة السابقة، وذلك من خلال انخفاض الإيرادات الضريبية بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي الفلسطيني، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات المقاصة بسبب انخفاض التجارة مع إسرائيل، التي شكلت حوالي ٦٠ في المائة من الإيرادات العامة للسلطة. كما عملت إسرائيل خلال السنوات الماضية على احتجاز تلك الأموال كإجراء عقابي ضد الفلسطينيين، وبالرغم من التضارب في الأرقام التي يصرح بها المسؤولون الفلسطينيون حول هذا الموضوع، إلا أن تلك الأموال تتراوح بين (٣٠-٣٥) مليون دولار شهرياً، وقد شرعت إسرائيل بتحويل جزء من هذه الأموال في بداية عام ٢٠٠٣، بعد تعيين الدكتور سلام فياض وزيراً للمالية، إلا أن هذا الموضوع يبقى مصدر قلق للفلسطينيين بسبب خضوعه للمزاجية الإسرائيلية، ويؤثر ذلك بالطبع على تمويل خزينة السلطة وعلى قدرتها. وبالتالي على الإنفاق العام، وهذا ما يتضح من خلال انخفاض النفقات التطويرية الممولة من الخزينة العامة خلال السنوات السابقة حيث بلغت فعلياً في عام ٢٠٠١ حوالي ٧,٨ مليون دولار، انخفضت في موازنة عام ٢٠٠٢ إلى ٤ ملايين دولار، وتم تقديرها في موازنة عام ٢٠٠٣

بحوالي ٢٧ مليوناً، إلا أن هذا البند كان صفراً في نهاية العام، أي أنه لم يُنفق أي مبلغ على المشاريع التطويرية من خزينة السلطة (خليفة، ٢٠٠٣). إضافة إلى ذلك، فقد برز بند جديد يسمى "بالمتأخرات"، وهو ناجم عن قيام السلطة بإصدار حوالات مالية أو شيكات لا يوجد لها مخصصات في قانون الموازنة العامة، وبدأ هذا البند بالظهور خلال موازنة عام ٢٠٠١، حيث بلغ ١٥٥ مليون دولار، وارتفع في موازنة عام ٢٠٠٣ إلى ٤٢٥ مليون دولار، ومن ثم بدأ بالانخفاض بعد ذلك نتيجة التزام وزارة المالية بتسديد تلك المتأخرات تدريجياً في الموازنات اللاحقة.

وهناك مصدر آخر للموارد المالية الفلسطينية يتمثل بالمساعدات الدولية، وقد طرأت تغيرات كثيرة على هذا البند منذ بداية الانتفاضة، حيث بلغت المبالغ التي التزمت الدول المانحة بتقديمها، التي كانت موجهة للتطوير والتنمية في الأراضي الفلسطينية، خلال عام ١٩٩٩ حوالي ٨٥٢ مليون دولار، وبدأت القيمة الإجمالية لتلك المساعدات بالانخفاض منذ ذلك الوقت، حيث بلغت في عام ٢٠٠١ حوالي ٤٧٣ مليون دولار، واستمرت بالانخفاض إلى أن وصلت في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٦١ مليون دولار. كما تغير هيكل تلك المساعدات وأشكالها ومصادرها، حيث ظهر بند جديد في تلك المساعدات سمي فيما بعد "ببند الطوارئ وتمويل الخزينة الفلسطينية"، وكان إجمالي ما تعهدت به الدول المانحة ضمن هذا البند حوالي ١٢١ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٠، وارتفع ليصل خلال العام ٢٠٠١ إلى ٧٥٥ مليوناً، وبلغ ذروته في عام ٢٠٠٢ ليبلغ ١ ٢٦٦ مليوناً. وبالرغم من أن هذا البند تضاعف عشر مرات خلال الفترة السابقة؛ مما ساهم بزيادة إجمالي التعهدات من ٩٧٣ مليوناً في العام ٢٠٠٠ إلى ١ ٥٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ (حوالي ٥٧ في المائة) إلى أن المساعدات الموجهة للتنمية انخفضت بحوالي ٧٠ في المائة خلال الفترة السابقة. (البنك الدولي، ٢٠٠٣) كما دخل عامل جديد على المساعدات الدولية، تمثل بارتفاع وتيرة المساعدات المقدمة من الدول العربية، حيث تعهدت الدول العربية بتقديم ١٠ ملايين دولار لتمويل دفع رواتب الموظفين في السلطة، وذلك من خلال صندوقي الأقصى والانتفاضة اللذين أنشئا خلال انعقاد قمة الرؤساء العرب في عام ٢٠٠٠ في القاهرة، وبالرغم من التزام بعض الدول بتسديد حصتها في هذا المبلغ (كالمملكة العربية السعودية والكويت وقطر) إلا أن دول أخرى لم تسدد تلك الالتزامات.

ومما تقدم يلاحظ أن مشكلة تمويل حقيقية تعاني منها السلطة الفلسطينية، وذلك بالرغم من ارتفاع الحجم الإجمالي للمساعدات من ٩٧٣ إلى ١ ٥٢٧ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أن ٨٣ في المائة من تلك المساعدات قد وجهت لبرامج الإغاثة الإنسانية وإصلاح الأضرار وتمويل الخزينة، مما يثير العديد من التساؤلات حول مدى استمرارية تدفق تلك المساعدات خلال الفترة اللاحقة، وهذا يؤدي بدوره لرفع درجة المخاطرة والانكشاف للعوامل الخارجية بشكل كبير، وكذلك فإن استمرار تحكم إسرائيل بنصف الإيرادات العامة للسلطة واستمرارها بالتلويح بهذه الورقة لفرض المزيد من الضغوط على الفلسطينيين، يضع السلطة مرة أخرى في مأزق تمويل حقيقي يفرض عليها إيجاد الحلول المناسبة للخروج منه.

٢- فجوة الميزان التجاري

يعكس الميزان التجاري صافي التعاملات التجارية مع العالم الخارجي، وقد اتسم الميزان التجاري الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية وقبل اندلاع الانتفاضة بالعجز المستمر، وكما أشرنا سابقاً، فقد استمر العجز في الميزان التجاري بالارتفاع خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)، حيث بلغ في عام ١٩٩٩ حوالي ٣ ١٤٤ مليون دولار، مرتفعاً بحوالي ٦٦ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٥. ومع اندلاع الانتفاضة الحالية وما رافقها من تداعيات وتغيرات على مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، بدأ العجز التجاري بالانخفاض، وبلغ خلال عام ٢٠٠٠ حوالي ٢ ٦١١ مليون دولار، ويرجع ذلك الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع حجم الواردات الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة بحوالي ١٤,٦ في المائة عن عام ١٩٩٩، حيث بلغت خلال عام ٢٠٠٠ حوالي ٣ ٥٠٠,٢ مليون دولار، وكان الانخفاض الأكبر في حصة الواردات السلعية من إسرائيل، فقد انخفضت في الأشهر الثلاث الأولى من الانتفاضة (الربع الرابع من عام ٢٠٠٠) بحوالي ١٩٥ مليون دولار. واستمرت الواردات الفلسطينية بالانخفاض خلال عام ٢٠٠١، وبخاصة الواردات من إسرائيل والتي تشكل حوالي ٧٩ في المائة من إجمالي الواردات الفلسطينية، وسينعكس ذلك بالضرورة على إجمالي الواردات الفلسطينية، وبالتالي على الميزان التجاري الفلسطيني، إذ انخفض العجز خلال عام ٢٠٠١ بحوالي ٢١ في المائة. ويعزى التراجع في الواردات من إسرائيل إلى عاملين أساسيين: أولهما؛ استجابة عدد كبير من الفلسطينيين لنداءات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية التي أطلقت خلال الانتفاضة الحالية[١١]، أما العامل الثاني؛ فيتمثل بانخفاض القدرة الشرائية للفلسطينيين، ما أدى إلى انخفاض الطلب المحلي على المنتجات المحلية والمستوردة من الخارج وبخاصة إسرائيل. وقد رافق الانخفاض في حجم الواردات، انخفاضاً موازياً في حجم الصادرات الفلسطينية للعالم الخارجي، حيث تراجعت تلك الصادرات خلال عام ٢٠٠١ بحوالي ٢١ في المائة، لتبلغ ٦٩٦,١ مليون دولار. وقد خفت حدّة التراجع في حجم الصادرات خلال عام ٢٠٠٢، إذ بلغت نسبة الانخفاض حوالي ٢٠,٥ في المائة، فبلغت الصادرات حوالي ٥٥٣,٢ مليون دولار. وبالرغم من الأثر السلبي لانخفاض الصادرات على الميزان التجاري، إلا أن الوزن النسبي لتلك الصادرات، الذي تراوح بين (١٤ في المائة - ٢٢ في المائة) من إجمالي المعاملات التجارية الخارجية، يبقى أقل بكثير من الوزن النسبي للواردات. بالتالي فإن حساسية الميزان التجاري للتغيرات التي تطرأ على الواردات مرتفعة جداً وهي أعلى منها للصادرات، وهذا ما يفسر التراجع الحاصل في العجز التجاري الفلسطيني خلال الأعوام السابقة. إلا أن الأمر المقلق في واقع التجارة الخارجية والتراجع الذي طرأ عليه، يكمن في أن نسبة الانخفاض في إجمالي الصادرات خلال الأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٢) بلغت ٤٢ في المائة (انخفضت من ٩٥٣,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٥٥٣,٢ مليون خلال عام ٢٠٠٢)، كانت مساوية تقريباً لنسبة الانخفاض في إجمالي الواردات، والتي بلغت ٤١,٥ في المائة (انخفضت من ٤ ٠٩٨ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٢ ٣٩٦,٧

---

(١١) يشير استطلاع للرأي قام بنشره برنامج دراسات التنمية خلال شهر شباط/فبراير من عام ٢٠٠١ إلى أن ٩١ في المائة من المستطلعين سمعوا بحملات المقاطعة، وأن ٥٧ في المائة يرون أن فكرة المقاطعة ممكنة التطبيق، وصرّح ٧٤ في المائة منهم بأن إقبالهم على البضائع الإسرائيلية أصبح أقل مما كان عليه قبل الانتفاضة الحالية.

مليون خلال عام ٢٠٠٢) (انظر الجدول ٢). ويستدل من التطورات السابقة أن هناك خللاً هيكلياً وبنيوياً في تركيبة التجارة الخارجية الفلسطينية، ويتمثل في العجز المزمن في الميزان التجاري، والحساسية المرتفعة للصادرات الفلسطينية تجاه الأحداث الدائرة في الأراضي الفلسطينية.

٣- فجوة الطلب على العمالة وتفاقم البطالة

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من اعتماده الكبير على المصادر الخارجية لخلق فرص عمل ومن عدم مقدرته على امتصاص كامل القوى العاملة، مما تسبب بوجود فائض كبير منها، إلا أن هذا الفائض لم يكن ليشكل مشكلة حقيقية للاقتصاد الفلسطيني لو أن الوضع استمر على ما كان عليه قبل الانتفاضة الحالية، حيث كانت إسرائيل وبعض الدول العربية تستوعب جزءاً كبيراً من هذا الفائض. ولقد أدى الحصار والإغلاق الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية منذ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠ إلى انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة. وقد أدت تلك التغيرات إلى ارتفاع الفجوة بين عدد العاملين في الضفة والقطاع وبين القوى العاملة الفلسطينية، وهذا ما يسمى بفجوة الطلب على العمل، ولا تمثل فجوة الطلب العدد الحقيقي للعاطلين عن العمل، لأن جزءاً من الأشخاص المشمولين في تلك الفجوة انتقلوا للعمل في أسواق العمل الخارجية في إسرائيل (مكحول، ٢٠٠٠). وقد توصلت الدراسة التي أعدها معهد ماس، التي تتناول العرض والطلب على العمل في فلسطين، إلى أن تلك الفجوة تتزايد مع مرور الوقت في كل من الضفة وغزة، وقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في الفجوة، وفقاً للدارسة، ٢,٣ ألف شخص في الضفة الغربية أي ما يعادل نمواً سنوياً بـ ٤,٨ في المائة، و١,٥ ألف في قطاع غزة، أو ما يعادل ٥,١ في المائة سنوياً. وتتأثر فجوة الطلب على العمالة بمجموعة من العوامل، يمكن تقسيمها إلى عوامل تتعلق بجانب الطلب وأخرى تتعلق بجانب العرض، أما فيما يتعلق بجانب الطلب، فإن أحد أكثر العوامل تأثيراً هو الإجراءات الإسرائيلية تجاه المناطق الفلسطينية، إضافة إلى التقلبات الاقتصادية في تلك المناطق من حيث حجم الإنتاج ومستويات التشغيل والأجور وغيرها. أما عرض العمل فيتأثر بحجم وتركيبة السكان بشكل أساسي. وبالرجوع إلى الأرقام والنسب التي توصلت إليها الدراسة التي أشرنا إليها مسبقاً، وبافتراض أن تلك النسب ظلت ثابتة مع تغير الأرقام، وأن العامل الوحيد المؤثر هو في جانب الطلب ويتمثل في إجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلية، التي تؤدي إلى تدهور الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، مما يؤثر سلباً على حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم التشغيل في الاقتصاد الفلسطيني، ووفقاً للمعطيات التالية:

- أن فجوة الطلب في الربع الأول من عام ٢٠٠٠ في الضفة الغربية تقدر بـ ١٤٧ ألف فرد، وفي قطاع غزة ٥٧,٧ ألف فرد؛

- أن معدل الزيادة السنوية لفجوة الطلب في الضفة هو ٤,٨ في المائة؛

- أن معدل الزيادة السنوية لفجوة الطلب في غزة هو ٥,١ في المائة.

فإننا نستطيع تتبع مسار تلك الفجوة في كلتا المنطقتين للأعوام اللاحقة كما يلي: يُتوقع أن تبلغ الفجوة في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٢ حوالي ١٦١ ألف فرد، كما يُتوقع أن تبلغ في قطاع غزة حوالي ٦٣,٧ ألف فرد وبجمع الرقمين، فإنه يُتوقع أن فجوة الطلب في الاقتصاد الفلسطيني قد بلغت في عام ٢٠٠٢ حوالي ٢٢٤,٧ ألف فرد، ومن المؤكد أن تلك الفجوة هي أكبر من ذلك بكثير؛ إذا علمنا أن تلك الفجوة تتأثر سلباً بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض هذا الناتج في عام ٢٠٠٢ حوالي ٣١ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٠[١٢]، كما تزداد الفجوة في ظل انخفاض التشغيل في الاقتصاد المحلي، حيث تشير التقارير إلى انخفاض أعداد العاملين في الاقتصاد المحلي في الربع الرابع من عام ٢٠٠٢ بحوالي ٦ في المائة عن الربع الثالث عام ٢٠٠٠. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم استيعاب جزء من فائض الطلب على العمالة (فجوة الطلب) في سوق العمل الإسرائيلية، ويتحول بقية الفائض إلى بطالة، فإذا علمنا أن أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل قد انخفضت بشكل حاد (حوالي ٦٢ في المائة) خلال الفترة السابقة، إذ لم يتجاوز عددهم خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٢ الـ ٥٦ ألفاً، بعد أن بلغ هذا العدد حوالي ١٤٦ ألفاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، أي قبيل اندلاع الانتفاضة، فإن أعداد العاطلين عن العمل قد ارتفعت بالضرورة بشكل كبير، وهذا ما تشير إليه التقارير كافة، إذا ارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من ١٤,٥ في المائة في العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣١,٣ في المائة خلال العام ٢٠٠٢. ومما يزيد الامور سوءاً ارتفاع تكلفة خلق فرص العمل في الاقتصاد الفلسطيني، إذ تشير الدراسات بهذا الشأن إلى أن حجم الاستثمارات المطلوبة لخلق فرصة عمل واحدة بلغت حوالي ٢٠ ألف دولار، ويختلف هذا الرقم صعوداً وهبوطاً باختلاف القطاعات الاقتصادية.

باء- وضع المؤسسات الحكومية

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على بدء الحصار والإغلاق الإسرائيليين للمناطق الفلسطينية، وما رافق ذلك من ممارسات وإجراءات تعسفية بحق الفلسطينيين، فشلت الحكومة الإسرائيلية في تحقيق أهدافها السياسية المتمثلة بسعيها إلى ثني الفلسطينيين عن المطالبة بحقوقهم المشروعة، وإجبارهم على التخلي عن ثوابتهم الوطنية، إضافة إلى أهداف أخرى تتعلق بتدمير البنية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، وتعطيل أشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية كافة، ووضع العراقيل والعوائق أمام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لمنعها من القيام بالدور المنوط بها.

إن المراقب للأحداث التي تمر بها الأراضي الفلسطينية خلال الفترة السابقة، يستطيع أن يلمس النجاح الذي حققته المؤسسات الحكومية الفلسطينية، بقصد أو بغير قصد، على صعيد تجاوز الأزمات والعوائق التي وضعتها قوات الاحتلال أمام تلك المؤسسات. حيث أبدت غالبية تلك المؤسسات المرونة الكافية من أجل القيام بمهامها وتوصيل خدماتها للمواطن الفلسطيني، ويحسب لها كذلك قدرتها على التكيف مع المستجدات والظروف الطارئة التي مرت بها.

---

(١٢) توصلت الدراسة إلى أن مرونة الاستخدام بالنسبة للناتج المحلي على المستوى الكلي بلغت ٠,٢٥ في المائة، أي أن زيادة الاستخدام بنسبة ١ في المائة تتطلب زيادة الناتج المحلي بـ ٤ في المائة.

عملت الوزارات المختلفة في السلطة الفلسطينية على تنفيذ سياساتها العامة، وذلك من خلال الفروع المنتشرة في أرجاء الوطن. وتشكل تلك الفروع الأداة التنفيذية ووسيلة الاتصال بين المواطن الفلسطيني والإدارات المركزية في الوزارات المختلفة، وذلك من أجل متابعة قضايا المراجعين، وبالتالي عدم اضطرار هؤلاء المراجعين إلى اللجوء إلى الإدارات المركزية، وتخليص شؤونهم ومصالحهم في أقرب فرع للوزارة. حيث تحول الحواجز الإسرائيلية دون وصولهم إلى المراكز الرئيسية للوزارات المعنية، إضافة إلى ارتفاع تكلفة التنقل بسبب اتباع طرق التفافية وطويلة لتجاوز الحواجز الإسرائيلية.

ومن الأمثلة على تكيف المؤسسات الحكومية مع الأوضاع الجديدة؛ قيام مديريات التربية والتعليم في المحافظات الفلسطينية بدور كبير في تنفيذ سياسة وزارة التربية والتعليم العالي، وبرز ذلك بشكل كبير خلال تقديم الطلبة لامتحان الثانوية العامة خلال السنوات الثلاث الماضية. كما قامت المكاتب الفرعية للمجلس التشريعي في المحافظات بمهام كبيرة، حيث تابعت تلك المكاتب شؤون المواطنين وحاولت مساعدتهم في حل المشاكل التي يواجهونها، وربما حادت في بعض الأحيان عن اختصاصاتها، حيث قامت بأدوار الوزارات الأخرى كالشؤون الاجتماعية والعمل، من خلال توفير المساعدات المالية والعينية للفقراء والمحتاجين، ومحاولة إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل.

كما أسهمت الهيئات المحلية (بلديات، مجالس بلدية وقروية) إسهاماً مهماً في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين في أماكن سكناهم، إضافة إلى دورها في إدارة برامج التشغيل الطارئ لتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وذلك بالرغم من إعادة احتلال كل المدن والمناطق الفلسطينية التي كانت بيد الفلسطينيين قبل اندلاع الانتفاضة، إضافة إلى الضائقة المالية التي تعاني منها تلك الهيئات بسبب عدم توريد مستحقاتها من السلطة أو بسبب امتناع الكثير من المواطنين من دفع أثمان الخدمات العامة التي تقدمها لهم تلك الهيئات[١٣].

وبالنتيجة، يمكن القول إن المؤسسات الحكومية، وفي إطار رغبتها في التغلب على الواقع المرير الذي نشأ بسبب الإجراءات الإسرائيلية، قد أوجدت ظاهرة فريدة على الأرض، يمكن تسميتها "باللامركزية اللامقصودة"، قامت خلالها الدوائر الفرعية في تلك المؤسسات بإسهام أكبر، ليس فقط في تنفيذ السياسة العامة للإدارة المركزية، بل أيضاً في رسم تلك السياسة وتعديلها حيثما كان ذلك ضرورياً. وبرز خلال تلك الفترة بشكل خاص الإسهام الذي تقدمه السلطات المحلية في تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين في أماكن سكناهم.

---

(١٣) ارتفع العجز المالي للهيئات المحلية (الفرق بين الإيرادات والنفقات) من ٤ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٩,٧ في المائة في منتصف عام ٢٠٠٢ (البنك الدولي، ٢٠٠٣).

جيم- الأوضاع الاجتماعية

انعكست الأزمات الاقتصادية والسياسية على الأوضاع الاجتماعية في فلسطين، فالخسائر الواسعة التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني تقدر بمليارات الدولارات وهي تفوق ما قدمته الدول المانحة منذ عام ١٩٩٤ وحتى الآن، وهناك تدهور عام في دليل التنمية البشرية الفلسطيني. كما انخفض الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٥٥ في المائة، وتراجع متوسط دخل الفرد ليصبح قريباً من خط الفقر (حوالي ٨٣٠ دولاراً)، وهوالأمر الذي أدى إلى ضعف القوة الشرائية للإنسان الفلسطيني في ظل تضخم الشيكل الإسرائيلي – العملة المتداولة الرئيسية – في السوق الفلسطيني أكثر من ٣٠ في المائة خلال السنوات العشر الماضية. والرواتب هنا غير مرتبطة بالتضخم والأسعار وجداول غلاء المعيشة مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي والقيمة الفعلية للمداخيل وتراجع قدرة المواطنين الفلسطينيين على تلبية حاجاتهم الأساسية، ونجم ذلك عن ازدياد معدلات البطالة، حيث بلغت ٣٢ في المائة حسب معايير منظمة العمل الدولية، فإذا أضفنا لهم العمال المحبطين الذين لا يبحثون عن عمل فإن النسبة ربما تصل إلى ٥٠ في المائة، وكل ذلك أدى إلى قفزة نوعية في نسب الأسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر ٦٣ في المائة حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٣. وحيث إن هناك ورقة خاصة تتعلق بالأولويات الاجتماعية يتم فيها معالجة الأوضاع الاجتماعية، فإننا سنكتفي بإبراز بعض المؤشرات الاجتماعية الراهنة ذات الدلالة.

١- التعليم

يعد التعليم قطاعاً واسعاً نسبياً، ففي الوقت الذي كان به عدد التلاميذ في العام المدرسي ١٩٦٨/٦٧ حوالي ٢٢٠ ألف طالب وطالبة، فقد وصل في عام ١٩٩٤ إلى ٦٥٠ ألفاً، ويصل اليوم إلى حوالي المليون وسيصل إلى مليون ونصف بعد عشر سنوات (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢). ونتيجة لقلة الموارد الطبيعية، فإن الاستثمار بالإنسان سيصبح أولوية وطنية مهمة، إلا أن العدوان الإسرائيلي قد أثر على العملية التعليمية تخطيطاً وسياسةً وأداءً، وفي ظل الانهيار الاقتصادي، فإن مواءمة الكفاءات البشرية مع احتياجات السوق تصبح عملية صعبة للغاية مما يؤثر على الخريجين الجدد. لقد حصل تطور مهم على العملية التعليمية منذ استلام السلطة للعملية التعليمية عام ١٩٩٢ حتى الآن، سواء من الناحية النوعية أو الكمية، حيث تم صياغة منهاج فلسطيني وازدادت المدارس وعدد الصفوف والمعلمين والطلبة. وكذلك يعد الإنفاق على التعليم من موازنة السلطة معقول نسبياً، لكنه بحاجة إلى تطوير، ولكن تمثل الرواتب النسبة الأعلى في نفقات الوزارة، حيث بلغت ٧٩ في المائة عام ١٩٩٤ وتصاعدت إلى ٩٩ في المائة عام ١٩٩٦ وأصبحت ٨٧ في المائة عام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة للتعليم العالي، فإنه يوجد في فلسطين ١١ جامعة ومعهد عالي، وارتفع مجموع الطلبة من ٢٨ ألف في العام المدرسي ١٩٩٥/٩٤ إلى ٧٥ ألفاً في العام المدرسي ٢٠٠١/٢٠٠٠، وإذا استمر الارتفاع بذات الوتيرة فسيصبح عدد الطلبة ١٣٠ ألفاً عام ٢٠١٠. وبالرغم من أن

الجامعات والمعاهد العليا الفلسطينية تسهم إسهاماً مهماً في إعداد الكادر المهني الاقتصادي والاجتماعي السياسي الثقافي، إلا أن أكثر من ٢٥ في المائة من الخريجين عاطلين عن العمل. وهذا يشير إلى وجود مشكلات كبرى تواجه العملية التعليمية موازنة وتطويراً وبنية ملائمة، ومع كل ذلك فقد أثبتت الحياة بأن إرادة الصمود والاستمرار لدى الشعب الفلسطيني أقوى من الدبابات والحصار والتجريف.

٢- الصحة

يعد النظام الصحي الفلسطيني خليطاً من الخدمات الحكومية وغير الحكومية والأونروا والقطاع الخاص. وقد عملت السلطة منذ إنشائها على تطوير الخدمات الصحية، فزادت من عدد العيادات الصحية الأولية والمستشفيات والكادر الطبي. حيث تشير بيانات وزارة الصحة إلى أن هناك ٥٨١ عيادة صحة أولية في عام ١٩٩٨، ٣٦٩ منها حكومية، ١٦٢ أهلية، ٥٠ للأنروا، وهذا يدل على ضعف خدمات الأونروا في حين أنها تتحمل مسؤولية ٤٢ في المائة من السكان اللاجئين في الضفة وغزة. أما المستشفيات فكان عددها ٥١ مستشفى خلال العام ١٩٩٨ (١٥ حكومي، ١٩ أهلياً/خاصاً، ١٧ أونروا)، وقد ارتفع عددها إلى ٦٥ في عام ٢٠٠١، و٧١ في عام ٢٠٠٢، ومن جديد يتضح تقصير خدمات الأونروا.

وفيما يلي أبرز المؤشرات الصحية:

- العمر المتوقع عند الميلاد ٧١,٦ لعام ٢٠٠٠؛
- عدد الأطباء: ١٤ طبيباً لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة؛
- عدد الأسرة: ١,٣ سرير لكل ١ ٠٠٠ نسمة؛
- نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر مياه شرب آمن ٩٦,٢ في المائة؛
- نسبة المنازل التي ترتبط بشبكة عامة للصرف الصحي ٤٣,٩ في المائة (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢).

إن أبرز الإشكاليات على صعيد الخدمات الصحية هي:

- العجز المتواصل في ميزانية وزارة الصحة؛
- حوالي ٤٠ في المائة من السكان بدون تأمين صحي، وغالبيتهم من الفقراء، وعدم القدرة على تغطية نفقات علاجهم ما يؤدي بهم إلى الاعتلال الصحي والوفاة؛
- نقص في عدد المستشفيات والأسرّة والكادر الطبي المتخصص ما يؤدي إلى مصروفات كبيرة على صعيد التحويلات للخارج.

سادساً- الخاتمة

عملت إسرائيل خلال احتلالها للمناطق الفلسطينية على تعزيز وترسيخ تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، وذلك باتباع مجموعة من الممارسات والإجراءات التعسفية تجاه كل ما هو فلسطيني، وقامت خلال تلك الفترة بنهب الموارد المائية والطبيعية بشكل ممنهج، وبما يخدم الأهداف الإسرائيلية التوسعية. وسعت إسرائيل إلى تسخير القطاعات الإنتاجية الفلسطينية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي وتعوق أي محاولة للنهوض بتلك القطاعات، وقد أدى ذلك إلى خلق تشوهات هيكلية في بنية الاقتصاد المحلي والقطاعات المكونة له، وازداد اعتماد القطاعات الاقتصادية المختلفة على إسرائيل سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو من حيث تسويق المنتجات من السلع والخدمات. وقد شكلت مجمل الإجراءات "عوامل طاردة" للموارد البشرية الفلسطينية المؤهلة ولرأس المال الوطني. ومع تراجع قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب عمالة إضافية، كان الاقتصاد الإسرائيلي "يجتذب" أعدادا متسارعة من قوة العمل الفلسطينية وخصوصاً غير الماهرة. إضافة إلى ذلك، ساهمت السياسات الإسرائيلية الموجهة في السيطرة على التجارة الخارجية الفلسطينية، إذ تزايدت حصة المبادلات التجارية مع – أو من خلال – إسرائيل خلال الفترة السابقة، ووصلت إلى حوالي ٧٧ في المائة من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية.

وبعد التوقيع على اتفاق أوسلو وإعلان بدء المرحلة الانتقالية اشتدت وتعددت القيود الإسرائيلية الخانقة للاقتصاد الفلسطيني، وتقلصت بالتالي التوقعات المتفائلة بخصوص المكاسب الاقتصادية للسلام التي كان من المفترض أنها ستعود على الشعب الفلسطيني. حيث بقيت التشوهات الهيكلية التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي ملازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، فازداد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على مثيله في إسرائيل، وتعزز مفهوم التبعية للاقتصاد الإسرائيلي مع استمرار تحكم إسرائيل بكل مقومات النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني طيلة تلك الفترة باستثناء عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ تراجعاً ملموساً في أدائه بكل المقاييس والمؤشرات. فتراجع نصيب الفرد من الناتجين المحلي والقومي بمعدلات تراكمية زادت عن ٢٥ في المائة، وارتفعت البطالة في قوة العمل الفلسطيني إلى معدلات قياسية، وصلت إلى أكثر من ٢٤ في المائة بسبب انخفاض حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل بأكثر من ٨٠ في المائة،، وتصاعد العجز في الميزان التجاري الفلسطيني بحيث وصل إلى أكثر من ٢,٣ مليار دولار يعود في غالبيته العظمى لحساب إسرائيل. وتدنت مستويات الدخول وساءت الأحوال المعيشية وانكمش منسوب الاستثمار العام والخاص. وقد أسهمت "المساعدات الدولية" بالمشاركة الكبرى؛ وربما الوحيدة في تمويل الانفاق الاستثماري العام في مجال تطوير مرافق البنية التحتية في الضفة والقطاع. وبالرغم من هذا الدور إلا أنه يمكن تسجيل عدة ملاحظات على هذه المساعدات: أولها: أنها لم تأت في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والإعمار وبقيت معزولة عن الموازنات السنوية للسلطة الفلسطينية، وثانيها: أن جزءاً مهماً منها كان يستنفذ في تغطية الأتعاب الاستشارية للخبراء الأجانب، وثالثها؛ أنه كان يغلب على هذه المساعدات الطابع السياسي من حيث وتيرة الصرف وأولويات الانفاق، ولم تستطع السلطة الفلسطينية التي تأسست عام ١٩٩٤ أن تتحول إلى رافعة مؤثرة في التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي كما كان متوقعاً بالرغم من الجهود المخلصة التي بذلت من العديد من الوزارات والمسؤولين بهذا الاتجاه.

فلا زال الاقتصاد الفلسطيني يعمل في بيئة محلية تغيب عنها الأطر القانونية والمؤسسية الموحدة والمتكاملة ويغيب عنها سيادة القانون واستقلال القضاء، ولا دليل فيها على تطبيق معايير المحاسبة والشفافية والمساءلة، ويسودها الارتجالية الإدارية وتتداخل فيها الصلاحيات وتختلط فيها الملكية العامة مع الملكية الخاصة ولا يشوبها قدر كبير من الاحتكار.

ومع انطلاق الانتفاضة وما رافقها من ممارسات قمعية إسرائيلية بحق الفلسطينيين، اتضح بشكل جلي مدى انكشاف الاقتصاد الفلسطيني للعوامل الخارجية، ومدى تأثره بالتالي من التداعيات الناشئة عن تلك العوامل. وقد أمعنت القوات الإسرائيلية في قتل الفلسطينيين وتدمير البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية، ما أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح والدخل والثروة. أما المساعدات الدولية فاتسمت في معظمها بالإغاثية أو التعويضية الطارئة بعدما كانت تنموية/تطويرية. وبدت مؤسسات وأجهزة السلطة عاجزة تماماً عن إدارة الأزمة، وبالمقابل برزت ظواهر وشبكات التكافل والأمان المجتمعي الفلسطيني، وتعزز دور منظمات العمل الأهلي والبلديات والمراكز الفرعية للوزارات في تخفيف حدة وآثار المعاناة الاقتصادية اليومية التي تعصف بالفئات والشرائح المهمشة في المجتمع الفلسطيني.

الملحـــق

الجدول ١- مقارنة لخدمات البنية التحتية في فلسطين مع عدد من الدول المجاورة للأعوام (١٩٩٢-١٩٩٤)

البلـــد	السكان (بالمليون)	إمدادات الكهرباء (كيلو واط لكل ١٠٠ شخص)	الأسر التي لديها مرافق صحية (بالنسبة المئوية)	عدد الهواتف (لكل ١٠٠ شخص)	عدد أمتار الطرق المعبدة (لكل ١٠٠ شخص)
مصر	٥٥	٢١	٥٠	٤,٣	٥٩
الأردن	٣,٩	٢٥	١٠٠	٧	١٧٠
فلسطين	٢,٤	١٣	٢٥	٣,١	٨٠
لبنان	٤	٣٢	غ.م	٩,٣	غ.م
الجمهورية العربية السورية	١٣	٣٠	٦٣	٤,١	١٨٠
إسرائيل	٥,١	٨٢	١٠٠	٣٧.١	٢٦٦

المصدر: تنمية رغم الصعاب، ماس، نقلا عن تقرير للبنك الدولي، ١٩٩٤.

الجدول ٢- أهم التطورات التي طرأت على التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٢)

السنة	الصادرات الكلية (مليون دولار)	نسبة التغير في إجمالي الصادرات	الواردات الكلية (مليون دولار)	نسبة التغير في إجمالي الواردات	العجز الكلي في الميزان التجاري (مليون دولار)	نسبة التغير
١٩٩٩	٩٥٣,٨	-	٤ ٠٩٨	-	٣ ١٤٤	-
٢٠٠٠	٨٨٩,٢	٦,٨-	٣ ٥٠٠,٢	١٤,٦- %	٢ ٦١١	١٧-
٢٠٠١	٦٩٦,١	٢١,٧-	٢ ٧٥٨,٨	٢١,٢- %	٢ ٠٦٢,٧	٢١-
٢٠٠٢	٥٥٣,٢	٢٠,٥-	٢ ٣٩٦,٧	١٣,١- %	١ ٨٤٣,٥	١٠,٦-

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية.

الجدول ٣- أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية خلال الأعوام (١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٢)

المؤشـــــر	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٢
عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة (مليون شخص)	٢,٦٣	٣,٠٨	٣,٥٥
أقل من ١٥ سنة (في المائة)	٤٦,٨	٤٦,٩	-
معدل نمو السكان (في المائة)	٥,٩٤	٤,١٨	٥,٠

الجدول ٣ (تابع)

المؤشـــــر	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٢
معرفة القراءة والكتابة للبالغين (في المائة)	٨٤,٣	٨٩,٢ (عام ٢٠٠٠)	٩٠,٢ (عام ٢٠٠١)
عدد العاملين الفلسطينيين (يشمل العاملين في إسرائيل) (ألف عامل)	٤٣٢,٠	٥٩١,١	٤٨٦,٠
نسبة العاملين في الاقتصاد المحلي (في المائة)	٨٥,٦	٧٧,٣	٨٩,٥
نسبة العاملين في القطاع العام (في المائة)	١٧,٦	١٨,٤	٢٣,٦
نسبة العاملين في إسرائيل (في المائة)	١٤,٤	٢٢,٧	١٠,٥
معدل المشاركة في القوى العاملة (في المائة)	٤٠,٥٧	٤٠,٩٢	٣٨,١
معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة (في المائة)	٦٩,٤	٦٩,٦	٦٥,٥
معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (في المائة)	١١,٤	١٢,٤	٧,١
معدل البطالة (في المائة)	٢٢,٨	١١,٨	٣١,٣
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)(*)	٣ ٧٩١,٠	٤ ٨٨٣,٦	٣ ٩٤٥,٤
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	١ ٤٤١,٢	١ ٦٨٧,٣	٩٥٦,٦
المساعدات الدولية التطويرية (مليون دولار)	–	٢٣٥,٠	٣٥٠,٠
نسبة الفقراء من إجمالي السكان (في المائة)	٢٦,٩	٢١,٠	٦٠,٠
عدد أيام الإغلاق	١٣٨,٠	١٢.٠	غ.م
العجز في موازنة الحكومة (مليون دولار)	٢٤٣,٧	٢٩٣,٣	١ ٢٧١,٠
الدين العام (مليون دولار)	٢٢٩,٢	٦٠٦,٢	٩٨٢,٢

المصدر: ماس، المراقب الاقتصادي، أعداد مختلفة + المراقب الاجتماعي، العدد ٦، ٢٠٠٣، والاحصاءات المنوه لها بالاشارة (*) مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجدول ٤- الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني جراء الإجراءات والممارسات الإسرائيلية خلال الانتفاضة

البنـــد	الخسائر المقدرة	ملاحظات
تدمير البنية التحتية	٢٥١ مليون دولار	بلغ إجمالي الخسائر في الثلاثة بنود ٧٢٨ مليون دولار، وهذا يعادل تقريبا حجم المساعدات الخارجية الموجهة لإعادة تأهيل البنية التحتية خلال المرحلة الانتقالية.
تجريف أراضي زراعية واقتلاع أشجار	٢١٦ مليون دولار	
تدمير مباني حكومية وممتلكات خاصة	٢٦١ مليون دولار	
الناتج المحلي الإجمالي	انخفاض بـ ١٩ في المائة عن العام ١٩٩٩	بلغ في العام ٢٠٠٢ حوالي ٣ ٩٤٥,٤ مليون دولار.

الجدول ٤ (تابع)

البنـــد	الخسائر المقدرة	ملاحظات
تعويضات العاملين في إسرائيل	٣ ملايين دولار يومياً	انقطاع أكثر من ١٢٥ ألف عامل عن أعمالهم في إسرائيل.
انخفاض الاستثمار العام والخاص	١٤٥٠ مليون دولار	قدر البنك الدولي قيمة الفرص الضائعة نتيجة هذا الانخفاض بحوالي ٣,٢ مليار دولار.
المساعدات الدولية الموجهة للتطوير والتنمية	انخفضت بحوالي ٩٣ في المائة	بلغت في نهاية عام ٢٠٠٢ حوالي ٦١ مليون دولار.
نسبة الخسائر في مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	-٤,٨١ في المائة	تعادل حوالي ٢٦٠ مليون دولار.
نسبة الخسائر في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	-٥,٠٧ في المائة	تعادل حوالي ٢٧٤ مليون دولار.
نسبة الخسائر في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	-١٠,٠ في المائة	تعادل حوالي ٥٤٠ مليون دولار.
نسبة الخسائر في مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي	-١٠,٠ في المائة	تعادل حوالي ٥٤٠ مليون دولار.

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على بيانات (البنك الدولي، ٢٠٠١)، و(البنك الدولي، ٢٠٠٣) و(نصر عبد الكريم، ٢٠٠٢).

المراجع

إسحق ديوان ورضوان شعبان، "تنمية رغم الصعاب"، ماس والبنك الدولي، ١٩٩٧.

باسم مكحول، "الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، ماس، ٢٠٠٢.

باسم مكحول، "تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية"، ماس، ٢٠٠٠.

باسم مكحول، "دور قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية الفلسطينية"، ماس، ٢٠٠٢.

برنامج دراسات التنمية، "تقرير التنمية البشرية الأول، ٩٧/٩٦".

برنامج دراسات التنمية، "تقرير التنمية البشرية الثاني، ٩٩/٩٨".

برنامج دراسات التنمية، "تقرير التنمية البشرية الثالث، ٢٠٠١/٢٠٠٠".

البنك الدولي، "سبعة وعشرون شهراً على الانتفاضة، الإغلاق وأزمات الاقتصاد الفلسطيني"، ٢٠٠٣.

تقرير جهاز الإحصاء المركزي حول سوء التغذية للأطفال، ٢٠٠٣.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم ٤"، ٢٠٠٣.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسوح القوى العاملة"، سنوات مختلفة.

خطة التنمية الفلسطينية، ٢٠٠٣.

عمر عبد الرازق وآخرون، "تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني"، ماس، ٢٠٠١.

غانية ملحيس، "القطاع الحكومي: واقعه، مشكلاته، آفاق نموه ومتطلبات إصلاحه"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، ١٩٩٨.

فضل النقيب، "مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية"، ماس، ٢٠٠٣.

فضل النقيب ونصر عطياني، "واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية"، ماس، ٢٠٠٣.

محمد نصر، "تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني"، ٢٠٠٣.

محمد نصر، "دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية"، ماس، ٢٠٠٢.

محمود الجعفري وآخرون، "السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة"، ماس، ٢٠٠٢.

المراقب الاقتصادي، ماس، أعداد مختلفة.

مركز المعلومات الوطني، تقارير مختلفة.

نصر عبد الكريم، "أداء القطاع المصرفي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بين توقعات القطاع الخاص وتقديرات إدارات المصارف"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٣.

نصر عبد الكريم، "أهمية وسبل جذب الاستثمارات العربية على طريق اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالمحيط العربي"، المجلة العربية للإدارة، عدد قادم.

نصر عبد الكريم، "دراسة تقييمية لأثر السياسات الاقتصادية التنموية للسلطة الوطنية الفلسطينية على الحق في العمل خلال المرحلة الانتقالية"، مركز الديموقراطية وحقوق العاملين، ٢٠٠٣.

نعمان كنفاني، "العلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل: منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي"، ماس، ١٩٩٦.

وحدة البحوث البرلمانية، "الجوانب الاقتصادية في موازنة العام ٢٠٠٤"، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٣.

وزارة الزراعة، "إحصاءات زراعية"، غير منشورة، ٢٠٠١.